الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل -
كلية الآداب واللغات

قسم : اللغة والأدب العربي

مذكرة بعنوان:

المصطلح اللغوي في التحفة النظامية في الفروق الاصطلاحية للنجفي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب ا لعربي

تخصص: مصطلحية

إعداد الطالبتين:
-رقية بوقطوش
-وفاء قرين

إشراف الأستاذ:
د خالد بن عميور

لجنة المناقشة:

1. أ. محمد بولحية.....رئيسا
2. د.خالد بن عميور.....مشرفا
3. أ. صديقة معمر .....ممتحنا

السنة الجامعية: 2017/2016

دعاء

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

اللهم لا تجعلنا نصاب بالغرور إذا نجحنا ولا باليأس إذا أخفقنا

وذكّرنا أن الإخفاق هو التجربة التي تسبق النجاح

اللهم إذا أعطيتنا نجاحا فلا تأخد تواضعنا

وإذا أعطيتنا تواضعا فلا تأخد اعتزازنا بكرامتنا

آمين

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والقائل في محكم تنزيله

"ولئن شكرتم لأزيدنّكم"

نتقدم بالشكر والتقدير إلى أستاذنا الفاضل "الدكتور خالد بن عميور "الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث

فجزاه الله منا كل خير

فله منا كل التقدير والاحترام على ما أمده لنا من إرشادات قيمة وما أمرنا به من توجيهات صائبة

ونصائح هادفة في إخراج هذا العمل إلى النور

دون أن ننسى صبره طيلة هذه الفترة

كما نتقدم بالشكر إلى جميع الأساتذة الذين لم يبخلوا علينا بإرشاداتهم ونصائحهم

خاصة أساتذة قسم اللغة العربية وآدابها

وننهي بتوجيه الشكر إلى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا

إلى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكرة لينير دربنا

وساعد في بلورة هذا البحث من قريب أو من بعيد حتى اكتمل في صورته هذه

وشكرا

رقية وفاء

إهداء

إلى التي حملتني وهنا على وهن،وأرضعتني لبان عطفها وغمرتني ببحر لبانها

"أمي العزيزة"

إلى من رسم الزمان على جبينه تجاعيد التعب إلى الذي تحدى التعب من أجل أن يراني سعيدة

ومتفوقة دائما إلى من علمني الوعد والوفاء به إلى من علمني أن الحياة ثقة واعتماد على النفس إلى رمز القوة

والصبر والتحدي إلى من أحمل اسمه بكل افتخار

"إلى أبي الكريم"

أدامكما الله لنا ورعاكما بحفظه وجعلكم في جنانه

إلى التي تحملت أعبائي وسهري "جدتي الغالية"أطال الله في عمرها

إلى سندي ومفخرتي في الحياة"إخوتي نبيل،ياسر،عمار"إلى الذي أعتبره مثل أخي إبن عمي

"إبراهيم"و"نورالدين".

إلى زوجة أخي المحترمة "ليلى"إلى شمس العائلة الكتكوتة الصغيرة "ألاء الرحمان"والصغير"محمد الأمير"

إلى من نزعت اليأس وغرس معنى المودة والرحمة والحب في قلبي أختي "سهام" وزوجها "توفيق"وأولادهما "عبد

المؤمن"،"دعاء"،"آدم".

إلى أختي "سميعة"وزوجها "فيصل" وأولادهما"فادي أكرم"،محمد المهدي"،"يارا"،إلى كل أعمامي وعماتي

وخالاتي وأخوالي كل واحد باسمه

إلى من جمعني بهم القدر يوما ويعز عليا فراقهم صديقاتي الغاليات :صليحة،سمية،لبنى،الخنساء،خديجة

مبروك خولة،يمينة،عفاف،آسيا،صليحة،أمال،سهيلة،سناء،سارة،أميرة،مريم،سهام،نسرين،نورة،سمية،إكرام

إلى توأم روحي ورفيقة دربي وشريكتي في هذا العمل "وفاء"

إهداء

أشكر الله أولا على كل ماوهبني من علم وقوة لإنجاز هذا العمل والذي نأمل أن يكون سراجا ينير درب كل طالب ولو بشيء يسير وما التوفيق والعون إلا من عنده العلي العظيم.

هذه ثمرة جسدي المتواضع وكفاح السنين الخمس إلى أحب خلق الله من بعده على الذي أوصى بهما الرحمن.

إلى الشمعة التي أنارت دربي وفتحت لي أبواب العلم والمعرفة .

إلى التي ضحت من أجلنا أنا وإخوتي صاحبة الصدر الحنون والقلب الرفيق الملاك الصافي القريب لله سبحانه وتعالى أمي ثم أمي ثم أمي.

إلى من أحمل اسمك بكل فخر،يامن أفتقدك منذ الصغر،يامن يرتعش قلبي لذكرك يامن أودعتني ، إلى روح أبي العزيز أسكنه الله فسيح جنانه أهديك هذا البحث.

إلى أخي "ناصر" وتوأم روحي ورفيق دربي إلى صاحب القلب الطيب والنوايا الصادقة إلى من رافقني منذ أن حملنا حقائب صغيرة ومعك سرت الدرب خطوة وماتزال ترافقني حتى الآن.

إلى إخوتي "سميرة"،"محمد"،"شيماء"،"فايز"،إلى من أعتبرهن إخوتي بنات خالي رحمه الله الغاليات على قلبي "نعيمة"،"فطيمة"،"زينب".

إلى كل أعمامي وعماتي ،خالتي، وجدي وجدتي أطال الله في عمرهما إلى المدلل إبن عمي"علاء"،وابنة عمي فاتن.

إلى التي لم تلدهن أمي إلى من تحلو بالإيخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت "سمية"،"صليحة،""الخنساء"،"خديجة"،"خولة"،"آسيا"،"سهيلة"،"سناء"،"عفاف"،"عزة"،"فاتن"، "مفيدة"،"أميرة"،"صليحة"، "فتيحة"،"فيروز"،"رحمة"،"ياسمينة"،"صورية".

إلى رفيقة دربي وتوأم روحي وشريكتي في هذا البحث العزيزة والغالية "رقية".

مقدمة

تعد ظاهرة الفروق اللغوية من أهم المشكلات التي تعرض لها البحث اللغوي منذ القديم وذلك بسبب تقارب الدلالة في المصطلحات ووضع المسميات لها بدقة ووضوح من طرف العرب.

واهتم علماء العربية منذ عهد مبكر بالبحث في أسرار اللغة و الحفاظ عليها لما تمتاز به من ثروة لغوية،والاهتمام بأصالتها، و التفريق بين معاني الألفاظ و المصطلحات و الكشف عنها ، و عن حقيقتها والقيام بتنظيمها وذلك في المصنفات العربية و المعاجم ونجد في مقدمتها كتاب "الفروق اللغوية لأبي هلا ل العسكري"،و"التحفة النظامية في الفروق الاصطلاحية للنجفي" الذي نحن بصدد دراسته، وكتب أخرى سعت لاكتشاف سعة العربية و ثرواتها اللفظية.

ونظرا لأهمية المصطلحات اللغوية في تمييز العلوم بعضها عن بعض، و باعتبار أهمية كتاب "التحفة النظامية للنجفي" الذي يحتوي على عدد كبير من هذه المصطلحات، أردنا أن يكون بحثنا في هذا المجال، فاخترنا أن يكون عنوانه "المصطلح اللغوي في التحفة النظامية في الفروق الاصطلاحية للنجفي " محاولين معرفة ما يتضمنه هذا الكتاب من المصطلحات لغوية.

وقد كان الدافع المحفز للبحث في هذا الموضوع الرغبة في استخراج المصطلحات التي قد تطرق إليها "النجفي" في كتابه "التحفة النظامية في الفروق الاصطلاحية" من خلال إيضاح الفروقات التي يمكن أن تختلف فيها المصطلحات بعضها عن بعض.

ومن خلال هذا الموضوع حاولنا، الإجابة عن عدة تساؤلات جوهرية أهمها:

- ما هو مفهوم المصطلح اللغوي؟ و ما هي أهم شروط وضعه؟
- وما هي أقسامه؟ و ما هي أهم المصطلحات اللغوية التي وظفها النجفي في تحفته؟

وذلك باعتمادنا على كتاب التحفة النظامية في الفروق الاصطلاحية نموذجا للدراسة، ويهدف بحثنا هذا إلى اكتشاف حقيقة الفروقات بين المصطلحات اللغوية.

و للإجابة عن هذه الأسئلة اخترنا منهجا يستمد ملامحه من طبيعة الموضوع، فاعتمدنا المنهج الوصفي وطعمناه بالمنهج المقارن، وذلك في رصد أهم الاختلافات و الفروقات بين المصطلحات التي أوردها النجفي في كتابه.

وقد عمدنا في بحثنا هذا خطة ممنهجة تناولت فصلين أساسين فصل نظري و فصل تطبيقي و هو كالتالي:

الفصل الأول يتضمن مبحثين لكل مبحث مطالب رئيسية و أخرى ثانوية، فالمبحث الأول تناولنا فيه الأمور المتعلقة بالمفهوم العام للمصطلح اللغوي و شروط وضعه و آلياته.

أما الفصل الثاني فتناولنا فيه أقسام المصطلح كما تطرقنا إلى المصطلح الصوتي و النحوي و الصرفي و البلاغي دون أن نغفل نشأة كل من هذه المصطلحات.

هذا بالنسبة للفصل الأول أما بالنسبة للفصل الثاني و هو الجانب التطبيقي و هذا الذي افتتحناه بالحديث عن الكتاب والكاتب،وذلك شكلا ومضمونا.

وبعدها تطرقنا إلى تصنيف المصطلحات اللغوية في كتاب " التحفة النظامية في الفروق الاصطلاحية مستخرجين المصطلحات الصوتية و النحوية و الصرفية و البلاغية.

كما اعتمدنا في هذا البحث على مجموعة من المراجع و المصادر و المعاجم اللغوية من أهمها "التحفة النظامية في الفروق الاصطلاحية للنجفي"،"معجم لسان العرب لابن منظور"،"معجم التعريفات للجرجاني"، "المصطلح النحوي لعوض القوزي""أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لِابن هشام الأنصاري"

وفي إعدادنا لهذا البحث واجهتنا عدة صعوبات من أبرزها وجود مشكلة في الطبعة التي اعتمدنا عليها وذلك بسبب عدم وضوح بعض الكلمات في الكتاب مما جعلنا نضطرب و نشك في الفهم الصحيح للجملة وهذه النسخة أقرب إلى المخطوطة منها إلى كتاب مطبوع .

ولا يمكننا أن ننتهي قبل أن نتقدم بالشكر و العرفان إلى المولى عز وجل أولا و إلى أستاذنا الفاضل الدكتور "خالد بن عميور" ثانيا، لقاء ما قدمه لنا من توجيهات و نصائح، فقد كان المعلم النصوح، فله منا خالص الشكر و بارك الله في عمله، وما كان في علمنا هذا من توفيق الله وحده، وما كان فيه من خلل أو تقصير فمن أنفسنا.

الفصل الأول

ماهية المصطلح اللغوي

المبحث الأوّل: مفهوم المصطلح اللّغوي:

المطلب الأول: تعريف المصطلح.

يحتاج كل علم بشكل مستمر إلى مصطلحات جديدة يستوعبها الباحثون العاملون في إطاره، فلا معنى ولا فائدة لأي علم دون المصطلح الذي يعد من أهم مفاتيحه، فالتحكم في المصطلح هو تحكّم في المعرفة والأسس الفكرية المراد إيصالها.

أ-لغة:

«صَلُحَ: الصادُ، واللامُ، والطاءُ، أصل واحد يدلّ على خلاف الفساد، ويقال صَلُحَ الشيءُ صَلاَحاً ويقال صَلَحَ بفتح اللام، وحكي ابن السكيت صلح وصُلح، ويقال صلح صلوحاً، قال:

وكَيفَ بِأَطرَفِي إِذَا ماَ شتَمْتَنِي وَما بَعْدَ شَتْمِ الوَالِدينِ صُلُوحُ[1]»

وفي تعريف آخر للمصطلح هو: «من صَلُحَ:الصلاحُ ضد الفساد:تقول:صَلُحَ الشيء يصلحُ صَلُوحَا مثل دخل يدخل دخولا، قال الفرّاء وحَكَى أصحابنا صُلح أيضا بالضمِ وهذا الشيء يصلُح لكَ أي بابتك، والصلاح بكسر الصادِ: المصالحة أو الاسم الصُّلحُ يذكّرُ ويؤّنثُ، وقد اصطلحا وتصالحا واصّالحا، والإصلاح نقيض الإفساد والمصلحة، واحدة المصالح والاستصلاح نقيض الإستفساد» [2].

«والصّلاحُ:ضد الطّلاحِ، صلَح الرجل صلاحاً وصلوحاً ويقال صُلح أيضا ويقال:ما بهم من الصَّلاح والصّلّوحُ.وصَلاح في وزن حذام وقطام، وهو اسم مكة، قال الشاعر:

أبا مَطرِ هُلمّ إلى صَلاحِ فَتَكفِيكَ الندامى من قريشِ.

---

(1)ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن زكريا الرازي): مقاييس اللّغة، تح إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2008م، ج2، ص 17.

(2) الجوهري (أبو نصر اسماعيل): الصحاح، تح: محمد محمد تام، دار الحديث، القاهرة، ط1، 2009م، ج1،ص653.

وقد سمت العرب صالحاً وصليحاً، ومصْلحا » [1].

« ومن المؤكد أنّ المصطلح مصدر ميمي للفعل "اصطلح" مبني على وزن المضارع المجهول" يُصطلح" بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة، ورد فعله الماضي "اصْطَلَحَ" على صيغة الفعل المطاوع "افتعل" بمعنى أصله هو "اصْتلح" ومعلوم أنّ العربية في حال وقوع التاء (افتعل) بعد صاد أو ضاد أو طاء أو ظاء تجنح إلى قلب مثل تلك الحروف طاء (اصطبر، اضطرب، اضطرد....) » [2].

ويعني ذلك أنّ « المصطلح في أصله مأخوذ من "اصْطَلَحَ" ويراد على وزن الفعل المبني للمجهول "يُصطلح" بتغيير الحرف الأوّل وجعله ميما مضمومة و(اصطلح) هو على وزن (افتعل)، ومعروف عن اللّغة العربية أنّها ترفض نطق التاء بعد الصاد أو الضاء أو الطاء أو الظاء، لأنّها تشكّل ثقل وصعوبة على اللّسان، فتلجئ العربية إلى نطقها ب(الطاء) مثل: اصتبرَ تصبح اصطبرَ، فنجد من الأفعال اصطلح، صالح أصلحَ، تصالح، اصطلاح. والمصادر: صلُحَ، صلاحٌ، مصالحةٌ، اصطلاحٌ، استصلاحٌ، والمشتقات: صلُحَ مصلحٌ، صَلحاءُ، مَصلحةٌ. » [3]

بالإضافة إلى تعريف « المصطلح من خلال "لسان العرب لابن منظور" في قوله: "الصلح": السلم. وقد اصطلحوا، وصالحوا، واصّلحوا، وتصالحوا واصّالحوا مشددة الصاد قلبوا التاء صادا وأدغموها في الصاد بمعنى واحد»[4].

(1) أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأردي: جمهرة اللّغة، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 2005م، ص 632.
(2) يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، ط1، 2008م، ص 21.
(3) محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار الثقافة للطباعة والنشر، مصر، دط، 2003م، ص 07.
(4) مصطفى طاهر الحيادرة: من قضايا المصطلح اللغوي العربي، عالم الكتب الحديث، الأردن،، ط1، 2003م، ص 13.

وجاء في معجم التعريفات أيضا «أن الصُّلح اسم من المصالحة وهي المسالمة بعد المنازعة »[1].

والاصطلاح هو «الاتفاق على وضع الاسم المسمّى والتعارف باستعماله، والمصطلح هو المصدر الميمي المبدوء بميم، والمسمّى بالمصطلح الميمي من اصطلح بوزن (افتعل) من الصُّلح والاتفاق على الشيء الذي يراد تسميته»[2].

ومن خلال التعريفات اللّغوية السابقة نخلص إلى القول أنّ الفعل "صلح" يتمحور حول الصلح والصلاح، الذي يقصد به الاتفاق عموما في أي شأن من شؤون الحياة.

ب –اصطلاحا:

هو المصدر من الفعل(اصطلاح) وتردد كثيرا في كتب المتقدّمين وقد عرّفه "الجرجاني" في تعريفاته بقوله:

«الاصطلاح عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل من موضوعه الأوّل، وإخراج اللّفظ من معنى اللّغوي إلى معنى آخر لمناسبة بينهما »[3].والمصطلح أيضا «هو إخراج اللّفظ من معنى إلى آخر لمناسبة بينهما وهو اتفاق طائفة على أمر مخصوص »[4].ونجد أيضا« أن الاصطلاح هو العرف الخاص ،وهو عبارة عن اتفاق قوم على تسمية فنية تتوقف على دقتها ووضوحها ».[5]

كما يمكن أن نشير إلى المصطلح بأنّه لغة خاصة أو معجم قطاعي يسهم في تّشييد بنائه ورواجه أهل الاختصاص، في قطاع معرفي معيّن، إنّه لغة خارج لغة أو يفوقها، فهو لا يخضع لمعاييرها، ولكنّها كذلك لا

(1) الشريف الجرجاني: معجم التعريفات، تح: محمد الصدّيق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، مصر ــ دط، ص114.

(2) مهدي صالح سلطان الظمري: في المصطلح ولغة العلم، بغداد، د ط، 2012م، ص 59.

(3) سناني سناني: المعجمية والمصطلحية ،عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2012، ص 11.

(4) علي القاسم: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، مكتبة لبنان الناشرون، لبنان، ط1، 2008، ص266.

(5)محمد عبد الرّحمان الحجوج: الأصول اللّغوية في كتاب الخصائص لإبن جنّي اصطلاحا واستكمالا، دار جليس، الزمان للنشر والتوزيع ط1، 2012م، ص 14.

تنكره، وهو كذلك لا يستقل نهائيا عنها، بل هو دائم الاختراق لها والـــتسلل إليها، ولكنّه مع ذلك يظل محتفظا لنفسه بمسافة تميّزه، حتى وهو في قلبها عن سائر مفرداتها.

ويقول عبد السلام المسدي: « إذا كان اللفظ الأدائي في اللّغة صورة للمواضعة الجماعية فإنّ المصطلح العلمي في سياق نفس النّظام اللغوي يصبح مواضعة مضاعفة إذ يتحوّل إلى اصطلاح في صلب اصطلاح فهو إذا نظام إبلاغي متروع في حنايا النظام التواصلي الأوّل، وهو بصورة تعبيرية أخرى علامات مشتقة من جهاز من علامي أوسع منه كمًا وأضيق دقة، والمصطلح علميا شاهد على شاهد على غائب »[1].

وفي تعريف آخر للمصطلح « فالمصطلح هو اللفظ أو العبارة أو الرمز الذي يعين مفهوما محددا أو محسوسا داخل مجال من مجالات المعرفة » [2].

كما يعرّفه الجرجاني في كتابه" التعريفات" الاصطلاح بأنّه «عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه وإخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما، وقيل أيضا: الاصطلاح اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى، وقيل الاصطلاح: إخراج الشيء من معنى لغوي إلى معنى آخر لبيان المراد، وقيل أيضا: الاصطلاح لفظ معين بين قوم معينيين » [3].

«فالمصطلح أو الاصطلاح، هو العرف الخاص، وهو اتفاق طائفة مخصوصة على وضع شيء والاصطلاحي ما يتعلّق بالاصطلاح ومقابله اللغوي » [4].

والملاحظ على هذه التعاريف الاصطلاحية أنّها تقدّم لنا تفصيل مجمل للمصطلح، حول حقيقة المصطلح وطبيعته، ومقتضياته ودلالته، وأبعاده وذلك من جوانب متعددة غير أنّها تتمركز حول معنى واحد وهي اعتبار المصطلح لفظ متفق عليه ،و بأنّه لغة خاصة يسهم في بنائه أهل الاختصاص، مع التركيز على

(1) عبد السلام المسدي: مباحث تأسيسية في اللسانيات، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2010م، ص 45.

(2) أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية: علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، المكتب الإقليمي للشرق المتوسط ومعهد الدراسات المصطلحية، فاس، المغرب، دط، 2005م، ص 26.

(3) الشريف الجرجاني: التعريفات، المطبعة الخيرية، المنشأة بجمالية، مصر، ط1، ص 13.

(4) محمد طبي: وضع المصطلحات نقلا عن أحمد مطلوب، حركة التعريب في العراق، معهد البحوث والعلوم، العراق، د ط، ص 38.

جوانب مهمّة لابد أن يتسّم بها المصطلح وأن يكون واضحا دقيقا وله دلالة واحدة تميّزه عن غيره من المصطلحات منظما،في نسق يطابق دون غموض فكرة أو مفهوما وهي أمور تلتقي وتتداخل بعضها بعض في نفس الوقت تجتمع وتتداخل لتشكّل الدعامة الأساسية لبناء المصطلح.

المطلب الثاني: شروط وضع المصطلح:

إنّ وضع المصطلح يتطلب شروطا يستلزم توفرها عند صياغته حتى يكون واضحا مفهوما يسهل انتشاره بين الباحثين والدّارسين في شتّى العلوم والفنون، وهي كالآتي:

وأوّل هذه الشروط كما يحددها كثير من الباحثين « وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلوله ومدلوله اللغوي » ومن الشروط أيضا « أن تقوم به طائفة من أهل فن أو علم أو صنعة معينة، فإن قام به فرد أو فردان، فلا يصير هذا المصطلح علم إنّما يصير مصطلح شخص » [1].

«أن يخرج اللّفظ عن معناه اللّغوي إلى معنى جديد، فإن لم يخرج فليس بمصطلح » [2].

ومن شروط المصطلح أيضا ألاّ يطلق المصطلح نفسه على شيئين أو مفهومين مختلفين، أو أكثر وأن يكون المصطلح واضح الدلالة بعيد عن الاشتراك اللفظي « تعد الدلالة المحددة والواضحة أهم السمات التي تميّز المصطلح عن باقي الكلمات في اللغة العامة، فالمصطلح لابدّ أن يكون بدلالة واضحة وواحدة داخل التخصص الواحد، على العكس من الكلمات الأخرى التي يتحدد معناها عن طريق السيّاق وتتعدد دلالة كل كلمة منها، المصطلح محدد الدلالة ويمكن أن يفهم معناه، إذا ما ذكر مفردا،، ولكن تتعدد الدلالة في الكلمات غير الاصطلاحية يجعل فهمها مرتبطا بالسياق » [3].

وكذلك «فالمصطلح يبتكر فيوضع ويبث ثمّ يقذف في حلبة الاستعمال فإمّا أن يروّج فيثبت، وإمّا أن يكسد فيختفي وقد يدلي بمصطلحين أو أكثر لمتصوّر واحد فتتسابق المصطلحات الموضوعة في (السوق) الرواج ثمّ يحكم التداول للأقوى فيستبقيه ويتوارى الأضعف » [4].

(1)الأمير مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث مجمع اللغة العربية، دمشق، ط2، 1965م، ص80.

(2) علي جمعة محمد: المصطلح الأصولي ومشكلة المفاهيم، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط 1، 1996م، ص 35.

(3) محمود حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، مكتبة غريب، د ط، 1993م، 12.

(4) عبد السلام المسدي: المصطلح النقدي، مؤسسات عبد الكريم عبد الله للنشر والتوزيع، تونس، د ط، ص 15.

فاتفاق العلماء على استخدام المصطلح يعني رواجه وشيوعه وكذلك استقراره، وهو شرط أساسي وضروري في كل مصطلح.

«أن يتم تحديد صيغة (شكل) المصطلح الجيّد ودلالته (مفهومه) في تعريف خاص يراعي عنصر النسيقة ويطابق-قدر الإمكان- المرجع الذي يحيل إليه» [1].

بالإضافة إلى «أن يتوفر المصطلح المفضل على عنصر الملائمة اللسانية، أي ملائمة صوتية، نطقية وخطّية وصرفية ومرونة تركيبية عن قواعد التوليد المعجمي» [2].

إنّ هذه الشروط تمثل جوهر المصطلح لا يمكن الاستغناء عن صياغة ومعرفة الخصائص التي يتميّز بها.

(1) خالد العبودي: آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، دار ما بعد الحداثة، فاس، ط1، 2006، ص 32.
(2) المرجع نفسه، ص 33.

المطلب الثالث: آليات وضع المصطلح:

تساهم آليات وضع المصطلح في تسمية اللغة، واستمرارها ومواكبة متطلبات العصر والحضارة، وقد استخدمها العرب القدامى واعتبرها وسائل مهمة في إثراء هذه اللغة وتوسعها، ومن بين هذه الآليات نجد ما يلي:

1- الاشتقاق:

تتميز اللغة العربية بأنّها لغة اشتقاقية هذه الميزة الجوهرية تساعدها في الاستمرار والنمو، ويعرّف الاشتقاق لغة بأنه « كلمة مأخوذة من شققت الشيء، أشقه شقا، وعند الجوهري أخذ شق الشيء، وهو نصفه الأخذ والأخذ في الكرم وفي الخصومة يمينا وشمالا مع ترك القصد، واشتقاق الحرف من الحرف: أخذه منه وهو كذلك عند معاصره "ابن فارس" »(1).

وجاء في اللسان « الشق:الصدع في عود حائط أو زجاجة شق الشيء شقه شقا، والشق (بالكسر) نصف الشيء إذا شق، تقول: خذ هذا الشق (تشير إلى): شقة شاة"وشيقّ الثمرة:نصفها »(2). وجاء في القاموس:الاشتقاق:«أخذ شق الشيء أي صيغة افتعل هنا لإتحاد»(3).

أمّا في الاصطلاح فيعرف على أنّه : « أخذ كلمة من كلمة فأكثر مع تناسب بينهما في اللفظ والمعنى، هذا المفهوم يعني بوجود أصل يشتق منه وفرع مشتقا» (4).

ويعرف أيضا بأنّه « أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها؛ ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة ،لأجلها اختلفا حروفا أو هيئة، كضارب من ضرب »(5). يفهم من هذا

---

(1)عبد المقصود محمد عبد المقصود: مفهوم الاشتقاق الصرفي وتطوره عند النحويين والأصوليين، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2006م، ص 07.

(2) محمد حسن حيل: علم الاشتقاق نظريا وتطبيقيا، مكتبة الأدب، ط1، 2006م، ص09.

(3)أسماء بن مالك: إشكالية ترجمة المصطلح اللساني والسيميائي من الفرنسية إلى العربية، معجم المجيب لأحمد العايدأنموذجا، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستار في الترجمة، جامعة بلقايد، تلمسان، 2003م-2004م، ص 63.

(4) السيوطي:المزهر في علوم اللغة وأنواعها،تح:فؤاد علي منصور،دار الكتب العلمية،لبنان، ط1، 1998م، ج1،ص275

التعريف أن الاشتقاق مرتبط بشروط وهي الاتفاق بين اللفظ المشتق والأصل، مع المحافظة على ترتيب الحروف.

ومما سبق نستنتج أن "الاشتقاق" هو نوع من التوسع في اللّغة العربية يحتاج إليه العالم والباحث بصفة عامة، فهو يعبر به عمّا يستحدث لمسايرة مختلف التطوّرات، وهو أفضل وسيلة لوضع المصطلحات في اللغة العربية.

2- المجاز:

يعتبر المجاز من أحسن الوسائل البيانية لإيضاح المعنى، لهذا أشغفت العرب باستعماله لميلها إلى الاتساع في الكلام وإلى الدلالة على كثرة معاني الألفاظ، ويعرّف المجاز في اللّغة: «المجاز مشتق من جاز الشيء يجوزه إذا تعدى-سمّوا به اللفظ الذي يعدل به عما يوجبه أصل الوضع- لأنهم جازوا به موضعه الأصلي»[1].

أمّا في الاصطلاح « فهو كل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظة بين الثاني والأوّل، فإنّ كانت هذه الكلمة جائزة ومتعدّية مكانها الأصلي فهي اسم فاعل، وإن كانت مجوزا ومتعدّى بها فهي اسم مفعول» [2].

ويعبر عنه أحد الباحثين بقوله: « أمّا المجاز الذي لا يخضع لقاعدة مضبوطة، فهو يعود في نهاية الأمر إلى الاشتقاق، وهو ينحصر عموما في تطوير كلمة ومن معناها الأصلي أو القديم معنى الجديد » [3].يفهم من هذا الكلام أنّ المجاز لا يحافظ على المعنى الأصلي للكلمة وإنّما يتعدّاه إلى معنى جديد.

يعد المجاز من الوسائل الهامة في وضع المصطلحات وهذا من خلال قدرته على توسيع المعنى وتقوية التعبير.

(1) فواز فتح الله الراميني: البلسم الشافي في علوم البلاغة، البيان، البديع المعاني، دار الكتاب الجامعي، الإمارات، ط1، 2009م، ص 74.
(2) حميد آدم تويني: البلاغة العربية المفهوم والتطبيق، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2007م،ص 158ص159.
(3) محمد رشاد الحمزاوي: المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها، دار الغريب الإسلامي، بيروت، ط1، 1986م، ص 41.

3- التعريب:

يعتبر التعريب وسيلة من وسائل توليد اللّغة، وإثرائها وذلك بإدخال ألفاظ جديدة إلى اللّغة العربية، ويعدّ التعريب انفتاح على الحضارات العلمية، ويتم اللجوء إليه عندما لا نجد مقابلات عربية للألفاظ الأجنبية ومن تم التعريب: لغة « التبيين والتوضيح وتهذيب الكلام من العجمة واللحن، وتعريب الاسم الأعجمي: أن يتفوه به العرب على مناهجهم وطريقتهم» [1].

وهو أيضا « من مصدر عرّب: بالتضعيف، وعرّب منطقه، أي هذّبه من اللحن، والإعراب الذي هو النحو إنّما هو الإبانة عن المعاني، فيقال أعرب عنه لسانه وعرّب: أي أبان وأفصح. وقد عرف المعجم الوسيط التعريب بأنّه: صبغ الكلمة المصطلح بصيغة عربية عند نقلها الأجنبي إلى اللّغة العربية » [2].

إذن من الملاحظ على هذه التعريفات أنّ لفظ "التعريب" يعني الإبانة والوضوح والتهذيب والفصاحة.

أمّا اصطلاحا: نجد في معجم « le petit robert يعرّف مصطلح التعريب كما يلي التعريب هو إعطاء الصبغة الوطنية والثقافية واللسانية في البلدان المستعمرة قديما، أمّا في المعجمات اللغوية العربية فإنّ مصطلح التعريب يطلق على مدلولات مختلفة:

أولا: إدخال اللفظ الأعجمي ضمن المعجم العربي فيصقل في قوالب الأوزان العربية، ويمكن من القبول لأبنيتها والخضوع لمقاييسها وقواعدها فيشتق على الطريقة التي بها من العربي الصميم مقاله: هندس، يهندس ،هندسة، مهندس.

(1) مهدي صالح سلطان الشمري: في المصطلح ولغة العلم، ص 97.

(2) كمال لعناني: النظرية المصطلحية الحديثة في فكر علي القاسمي من خلال كتابهعلم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، مذكرة مكمّله لنيل شهادة الماجستير، 2014م، ص 66.

ثانيا: يراد بالتعريب معنا ثانيا، وهو الشائع في عصرنا الحالي وهو إيجاد مقابلات عربية لألفاظ أعجمية، وقد جاء في معجم الوسيط بأنّ التعريب هو صوغ الكلمة بصيغة أعجمية عند نقلها بلفظها الأعجمي إلى اللّغة العربية » [1].

فالتعريف بالمعنى الاصطلاحي هو نقل الكلمة كما هي إلى اللّغة العربية فيصبح كأنّه عربي.

3-النحت:

إنّ النحت من الوسائل المعتمد عليها في صياغة المصطلحات، والنحت في اللّغة : « نحت النجار الخشب، يقال نحت، ينحت و لم تخرج المعاجم اللّغوية عن المعنى مثل: "تهذيب اللّغة للأزهري"، أساس البلاغة للزمخشري..."، وكان "ابن منظور" قد فصل القول لغويا في النحت، وهو عنده النحت النشر والقشر، والنحت نحت الخشب، نحت الخشبة ونحوها وينحتها نحتا فانتحتت » [2].

« إنّ كلمة "النحت" أخذت من مادة نحت نحتا الشيء إذا براه بريا مثل بري القصبة أو القلم وما يتطاير من عملية النحت أو البري يسمى نحاتة أو براية. وآلة النحت تسّمى المنحات مثلما تسمى آلة البري المبراة ومادة "نحت" تتقاطع دلاليا بشكل من الأشكال مع مادتي "نأت" و"نهت" » [3].

أمّا اصطلاحا: « هو أن تعتمد إلى كلمتين أو جملة فتترع من مجموع حرف كلماتها كلمة فذة تدل على ما كانت عليه الجملة نفسها وهو في الحقيقة من قبيل الاشتقاق، وليس اشتقاقا بالفعل ويرجع مصطلح (النحت) إلى "الخليل"، ذكره في "كتاب العين" وأوضحه بأمثلة : فالفعل "حيعل" "يحيعل" مأخوذة من فعل وحرف حر حيّ+ على والنسبة إلى عبد شمس(عبشمي).

(1) لعبيدي بوعبدالله: مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية، دار الأهل، دط، 2012م، ص 87.

(2) أحمد مطلوب: النحت في اللغة العربية، مكتبة لبنان، ط1، 2012م، ص 01.

(3) عبد الجليل مرتاض: التهيئة اللغوية للنحت في العربية، دار هومة، الجزائر، دط، 2006م، ص 01.

وقد أوردت كتب اللغة بعد الخليل أمثلة محدودة للنحت، فقد ذكر "ابن السكيت" في اصلاح المنطق عدّة مصادر: البسملة نحتا من عبارة بسم الله، والهيللة نحت من لا إلة إلاّ الله والحوقلة لا حول ولا قوة إلا بالله والجعفدة من جعلت قداك » [1].

جاء أيضا: « النحت معروف عند العرب وهو سماعي، وعدّه "أحمد فارس" قياسيا، وذهب إلى أنّ الكثير من الكلمات الرباعية والخماسية تألف منه وإلى ذلك ذهب "ابن مالك" ولكن "أباحيان الأندلسي" قال"والحكم لا يطرد، انما يقاس منه ما قالته العرب » [2].

وهو أيضا « أن ينتزع من أو كلمتين أو أكثر، كلمة جديدة تدل على معنى ما انتزعت من » [3]، ومن ثم فالنحت يعتبر من الوسائل المعتمد عليها في صياغة المصطلحات.

4-الترجمة:

تعدّ الترجمة نشاط فكري يعمل على إحياء اللغة، وتعتبر الجسر الرابط والواصل بين الأمم والحضارات، وبواسطتها تستطيع هذه الأمم الانفتاح على الآخر ونقل علومه وأدابه.

وفي التعريف اللغوي للترجمة قد جاء في لسان العرب «الترجمان المفسر، وقد ترجمه وترجم عنه، وقال ابن جني: أمّا الترجمان فقد حكيت فيه ترجمان بضم أوّله، ومنه الترجمان والجمع التراجم. والترجمة تعني التفسير والبيان ويقال ترجمت له الأمر أوضحته »[4].

(1)عبد الجليل مرتاض: التهيئة اللغوية للنحت في العربية، ص01.

(2) خالد الأشهب: المصطلح العربي البنية والتمثيل، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2011م، ص 107،ص108.

(3) إميل بديع يعقوب: فقه اللغة العربية وخصائصها، دار العلم للملايين، ط2، 1986م، ص 209.

(4) حورية الخمليشي: ترجمة النص العربي القديم وتأويله عند ريجيس بلاشير، دار الأمان، الرباط، ط1، 2010م، ص 52.

أمّا اصطلاحا: لقد اختلفت التعريفات حول الترجمة ومن بينها يقول صفا خلوصي: « الترجمة فنّ جميل يعنى بنقل الألفاظ والمعاني والأساليب من لغة إلى أخرى،أما عند"جون كوهن « فتعني أن ترصد المضمون واحد عبارتين مختلفتين، ويدخل المترجم حلقة وسط » [1].

وهي أيضا « التعبير بلغة ثانية عن المعاني التي تم التعبير عنها بلغة أولى أي نقل المعاني من لغة الانطلاق (اللغة المصدر أو الأصل) إلى لغة الوصول (الهدف).

والترجمة في هذا المقام هي نقل المصطلح الأجنبي بانتقاء لفظ من اللغة العربية يفترض أن يؤدي معناه ويغطي مفهومه وهي الوسيلة المفضلة لدى المتعاملين مع قضية المصطلح منذ أن بدأ العرب يهتمون بنقل العلوم إلى العربية و لم يسمح باللجوء إلى الوسائل الأخرى إلاّ بعد استفاد هذه الوسيلة »[2].

5- الإحياء:

يكون الإحياء على شقين « الشق الأول: إحياء الألفاظ ذات الدلالات المندثرة أو النادرة الاستعمالات في اللغة العربية، ونقل هذه الألفاظ من حيز المعجم إلى حيّز الاستخدام يمس النقص في الثروة اللفظية، ملتمسين في ذلك أدنى تشابه بين الدلالتين المعجمية والمصطلحية » [3].

أما الشق الثاني فيتمثل في: «إحياء ألفاظ استخدمت سابقا استخداما مصطلحيا في مجال معرفي معيّن،ثمّ أعيد استخدامه حديثا» [4].

كما أنّه: «ليس من ضير في إحياء المهمل المكوّن جانبا من ألفاظ المعجم العربية ونقلها إلى المجال الاصطلاحي كما في لفظتي (السيارة، الجريدة) مثلا، إذ تعني الأولى القافلة، وتعني الثانية السعفة الطويلة، ثمّ

(1)حورية الخمليشي: ترجمة النص العربي القديم وتأويله عند ريجيس بلاشير،ص52.

(2) كبير زهير: إشكالية المصطلح، اللساني في ترجمة النصوص اللغوية ترجمان كتاب دروس في اللسانيات العامة لفردناند دوسوسير، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، 2013م-2014م، ص 50.

(3) أحمد محمد قدور: مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري، وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق، د ط، 1966م، ص 298،ص299.

(4) وصال الحميد: الاصطلاح الصرفي بين اللسانيات وفقه اللّغة، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير، جامعة البعث، سوريا، 2009م،ص47.

استعملت للدلالة على ألفاظ اصطلاحية حضارية، وهذا ما يسمّيه بعضهم التوليد الدلالي، وهو أفضل من الاضطرار إلى إقحام ألفاظ أعجمية في نسيج اللغة العربية »[1].

نظرا الثراء اللغة العربية واحتوائها على مدونات كبيرة تضم آلاف الكلمات المهجورة وبإحيائها تصبح مصطلحات وكأنّها وضعها جديدا .

(1) وصال الحميد: الاصطلاح الصرفي بين اللسانيات وفقه اللّغة ،ص47.

المطلب الرابع: تعريف المصطلح اللغوي:

يشكّل المصطلح بصورة عامة ركيزة أساسية من الركائز التي تستند إليها العلوم في تقديم ما تتضمّنه من المفاهيم العامة، وتُعد المصطلحات السبيل الأقصر للتواصل بين العلماء ،ولا تخرج المصطلحات اللّغوية عن هذا التطّور الملحوظ في العلوم ،حيث يسعى العلماء إلى ترسيخها من أجل ضمان التواصل وبناء مصطلح مناسب وتقدّم العلوم اللّغوية وتطوّرها.

المصطلح اللّغوي:

يعرّف المصطلح اللّغوي على أنّه : « استعادة أو نقل الكلمة من حدودها الوضعية إلى حيّز ودلالة جديدة »[1] وفي تعريف آخر: « هو لفظ وضع بعناية لكي يؤدي معنى معينا بحيث لا يقع أي لبس في معناه أو مفهومه في ذهن القارئ أو السامع »[2].

وهو أيضا : «عبارة عن اتفاق القوم وتصالحهم على وضع الكلمة لمعنى معيّن مراد منهم، ولابد في كل مصطلح من تجاوز المعنى اللّغوي والخروج منه إلى معنى خاص ليكون مصطلحا وإلاّ بقى معنا لغويا عاما غير خاص بعلم»[3].

نستنتج مما سبق أن المفاهيم التي جاء بها المحدثون للمصطلح اللغوي متقاربة في أطرها العامة،فهي تدور حول نقل دلالة الألفاظ أو تغييرها أو تبديلها، وهدا التغير أو الانتقال يراه بعضهم مقيدا بشروط كالمحافظة على المناسبة أو الارتباط بين الدلالتين، أو الالتزام بالصورة اللفظية الأصلية للكلمة، وبعضهم يرى أنه لابد من مسوغ لهدا النقل من الدلالة الأصلية، والمسوغ عادة هو وجود مناسبة بينهما ولو من بعيد.

---

(1) جبور عبد النور: المعجم الأدبي، دار العلم للملايين، لبنان، ط2، 1984م، ص 252.

(2) عدوية حياوي الشبلي: المصطلح اللغوي والمصطلح القرآني(دراسة مقارنة في المفهوم الأسس)، جامعة الكوفة، كلية التربية، قسم اللّغة العربية، ص 311.

(3)المرجع نفسه، ص 312.

وسواء ذهب المحدثون إلى وضع جملة من الشروط، أم المسوغات، فهي بالنتيجة جملة من القيود أو الحدود التي حاولوا من خلالها وضع مفهوم ثابت ومستقر للمصطلح اللّغوي، فمثلا وجود المناسبة بين الدلالة الأصلية والدلالة الجديدة أو الاصطلاحية ولو من بعيد.

وعليه يمكن القول «أنّ المصطلح اللّغوي يقوم في مفهومه على ركيزتين رئيسيتين هما: الوحدة اللغوية،الوحدة الدلالية فكل كلمة في الاستعمال الشائع هي عبارة عن وحدة لغوية ذات وحدة دلالية ترتبط بها ،وفي الوقت نفسه قد ترتبط هده الوحدة الدلالية بوحدات لغوية أخرى فينشأ عن ذلك ما يعرف بالترادف، وقد ترتبط الوحدة اللّغوية بوحدات دلالية أخرى فينشأ عن ذلك ما يعرف بالمشترك اللفظي» [1].

من خلال هذه التعريفات السابقة يمكن القول أنها ليست هي المقصودة في تعريف المصطلح اللغوي لأن المصطلح اللغوي هو المصطلح الذي يندرج تحت علم اللّغة.

(1) عدوية يحياوي الشلبي: المصطلح اللغوي والمصطلح القرآني، ص 312.

المبحث الثالث: أقسام المصطلح اللغوي.

من خلال التعريف السابق للمصطلح اللغوي نستنتج أنّه أربعة أقسام وهي المصطلح الصوتي النحوي والصرفي والبلاغي.

المطلب الأول :المصطلح الصوتي.

عرف الدرس الصوتي مكانة متميّزة ما بين العلوم المختلفة، وذلك من خلال سعيه إلى البحث في مجال الأصوات اللغوية من حيث مخارجها وخواصها وكيفية سماعها.

أ- الصوت لغة:

يقول ابن فارس «في مادة (ص وت) الصاد والواو والتاء أصل صحيح وهو الصوت، وهو جنس لكل ما وقر في أذن السامع ويقال هذا "صوت زيد"، و"رجل صيت"، إذا كان شديد الصوت وصائت إذا صاح »(1).

ب- اصطلاحا:

يعرفه "ابن جنّي" « الصوت عرض يخرج مع النفس مســـتطيلا أملسا حتّى يعرض في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته ويسمّى المقطع أينما عرض له حرف وتختلف أجراس الحروف بحسب اختلاف مقاطعها » (2).يمر الصوت قبل خروجه بمراحل مختلفة تساعد على إنتاجه أعضاء الجهاز التنفسي المتمثلة في الحلق والحبال الصوتية والشفتين، كما أنّ شدّة الصوت تختلف باختلاف مخارج الحروف والحبال الصوتية.

(1)(إبن فارس) أبو الحسن أحمد بن زكريا: معجم مقاييس اللّغة، دار الفكر، 1979م، ص 368.

(2) ابن منظور: لسان العرب، مادة (ص وت).

وفي تعريف آخر للصوت: « هو المادة الخام التي يتركب منها الكلام وتنبني عليها اللّغة ولذلك فهي أوّل ما ينبغي أن يعرفه المتعلّم من اللّغة التي يريد تعلّمها »[1].

الصوت هو المنطلق الأساسي الذي تبنى عليه اللّغة، ومن تم فالمصطلح الصوتي هو فرع من المصطلح اللّغوي يدرس الصوت من جوانبه المختلفة مثل موضع حدوث الصوت كالهمس وشدته كالترقيق إلى جانب صوتيات أخرى.

ج- نشأة المصطلح الصوتي:

عرف الدرس الصوتي مكانة متميّزة بين العلوم المختلفة وقد بزغ العديد من العلماء في هذا العلم.

يعود أوّل ظهور للدرس الصوتي على يد أبي الأسود الدّوؤلي: « إذا رأيتني فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه وإن ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت فاجعل النقطة من تحت الحرف» [2].

فأبو الأسود الدوؤلي قام بوضع الحركات الإعرابية (الفتحة والضمّة والكسرة) حتّى لا يكون هناك خلط في النطق.

ثم أتى بعد ذلك "الخليل" الذي أبحر في الدراسة الصوتية ولذلك فهو يعدّ من أبرز رواد الدّرس الصوتي بعد أبو الأسود الدوؤلي عند العرب وذلك من خلال تأليفه لأوّل معجم في العربية الذي هو "معجم العين"،الذي رتبه على أساس صوتي «والخليل كان شغوفا بالاصوات ادرك ذلك فأسس له قاعدة خاصة بإنتاج الصوت ومخارجه وصفاته في كتاب العين».[3]

(1) مسعود بودونة: محاضرات في الصوتيات، بيت الحكمة، الجزائر، ط1، 2013م، ص 16.

(2) ابن النديم الفهرست: تح مصطفى الشويمي ،الدّار التونسية للنشر، تونس، د ط، ص 191.

(3)السيوطي :بغية الوعاة،تح:أبو الفضل إبراهيم ،المكتبة المصرية،د ط،ص560.

وكان "للخليل" أيضا دور كبيرا وتميزا في جوانب متعددة مثل العروض والنحو « لكن نظرياته في النحو إنّما برزت مع تلميذه سبويه الذي جعل دراسة الصوت ووصف الأصوات مقدّمة لدراسة الإدغام والتعرف على مايحسن فيه الإدغام وما لا يحسن فيه » [1].

وإذا كان "الخليل" هو أوّل من أسس المدرسة الصوتية واهتم بالجانب الصوتي ورتب معجمه على أساس صوتي فإنّ "سبويه" الذي هو تلميذ "الخليل توسع أكثر في الدراسة الصوتية أكثر من الخليل.

« فقد ساهم في هذا المجال وقدّم بحوث مستضيفة وهذا ما وجدنا في طيات كتابه فكان منها ما يتعلّق باللهجات والمقايسة بينها والاستدلال لها» [2].

إضافة إلى الخليل و"سبويه" نجد "ابن جنّي" الذي اهتم أيضا بالجانب الصوتي وهذا من خلال كتابه "سر صناعة الإعراب " « ولكن هذا القبيل من هذا العلم أعني علم الأصوات، والحروف له تعلق ومشاركة للموسيقى بما فيه من صنعة للأصوات» [3].

وإلى جانب اهتمام العلماء النحويين بالجانب الصوتي فإنّ علماء التجويد والبلاغيين كان لهم اهتماما كبيرا، بهذا الجانب « واهتم علماء التجويد والأداء القرآني اهتماما كبيرا بالجانب الصوتي الذي يعدّ أساس علم التجويد وظهر ذلك في دراساتهم لآلية التصويت ومخارج الأصوات وصفاتهم وكيفيات نطق الأصوات مفردة ومركبة» [4].وكان الهدف من هذه الدراسة هو تجنب الوقوع في الأخطاء النطقية التي يمكن أن يقع فيها قارئ القرآن.

(1) مسعود بودونة: محاضرات في الصوتيات، ص 20.

(2)سبويه: الكتاب، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، د ط، ج1،ص58.

(3) ابن جنّي: سر صناعة الإعراب: تح: حسن الهنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1985م، ص 09.

(4) المرجع نفسه، ص 09.

في حين يظهر اهتمام البلاغيين بالجانب الصوتي « فقد اهتموا بالدورة الصوتية (التصويت وانتقال الصوت) مركزين في تناولهم للجانب الصوتي على معايير الفصاحة والعيوب النطقية واتخذوا من نظرية مخارج الأصوات معيارا بلاغيا نقديا لبيان فصاحة اللفظة »[1].

وممّا سبق نستنتج أنّ البحث الصوتي عند العرب ازدهر وتطوّر باعتماد قوّة ملاحظتهم ودقتهم وتركيزهم.

(1) مسعود بودونة: محاضرات في الصوتيات، ص 21.

المطلب الثاني: المصطلح النحوي:

إنّ علم النحو يعتبر من أسمى العلوم وأنفعها أثرا في اللغة العربية وبه يسلم الكتاب والسنة من عادية اللحن والتحريف.

أ- النحو في اللّغة: هو «القصد نحو الشيء، ونحوت نحوه، أي قصدت قصده وبلغنا أنّ "أبا الأسود "وضع وجوه العرب» [1].

ب- وفي التعريف الاصطلاحي هو : « إنّ النحو علم يعصم اللّسان من الخطأ، وإن قواعده تصون الأقلام من الزيغ، وقد ظل النّاس يتداولون هذه المقولة مند وضع الأوائل علم النّحو ودوّنوا مسائله، واستقصوا حقائقه وقضاياه» [2].

ج- نشأة المصطلح النّحوي:

عند الحديث عن نشأة المصطلح النحوي لابد من التحدث عن نشأة النحو فقد كان العرب « في جاهليتهم يقيمون في شبه الجزيرة العربية لا يختلطون بغيرهم من الأجانب إلاّ لماما، وقد أدى إلى فصاحة لهجاتهم وقوّة بيانهم وابتعادهم عن اللحن والتحريف وعندما أشرقت شمس الإسلام على الجزيرة العربية ودخل النّاس في دين الله أفواجا، اضطر العرب إلى الانتشار في الأرض والاتصال بالنّاس، والاختلاط بغيرهم من الأعاجم، وقد أنشأوا على مر الأيام علاقات واشجة بأهل هذه البلاد ومن هنا أخذت سلائق العرب تفسد، وطبعتهم تنحرف، فظهر اللّحن» [3].

فاللحن بدأ ظهوره في عهد "النبّي صلى الله عليه وسلم": « قال" أبو الطيّب": وأعلم أنّ أوّل ما اختل من كلام العرب وأحوج إلى التعلّم:الإعراب لأنّ اللّحن ظهر في كلام الموالي والمتعربين من عهد "النبّي صلى

(1) الخليل ابن أحمد الفراهيدي:كتاب العين، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2003م، ج1، ص 201.
(2) نعيمة رحيم العزاوي: فصول في اللغة والنقد، المكتبة المصرية، بغداد، ط1، 2004، ص 93.
(3) فيصل: اختلاف المصطلحات اللغوية العربيةفي نظر اتجاه البصرة والكوفة، الحصول على درجة سرجانا (SI) الجامعية الإسلامية الحكومية، ملانج، 2008م، ص33.

الله عليه وسلّم"، فقد روينا أنّ رجلا لحن بحضرته فقال: أرشدوا أخاكم فقد ظل >>، وقال "أبو بكر: لأن أقرأ فأسقط أحب إليّ أقرأ فألحن» [1].

من هنا نلاحظ أنّ ظاهرة اللحن ظهرت في صدر الإسلام وانتشرت بسبب الاحتكاك والاختلاط بين مختلف الشعوب وتسرب فيما بينهم، فكان اللّحن سببا مباشرا في ظهور علم النحو العربي.

لهذا السبب «أهابت العصبية العربية بالعلماء في الصدر الأوّل الإسلامي أن يصدّوا هذا السبيل الجارف الذي كاد يكتسح اللغة العربية بما قذف فيها من لحن تسرّبت عدواه إلى القرآن الكريم والسنة الشريفة بما هدوا إليه وسمّوه علم النحو» [2].

ومن خلال ما تقدّم نستطيع القول أنّ علم النّحو كان السبيل في القضاء على وباء اللّحن خوفا من تحريف القرآن الكريم الذي يؤدي إلى اختلاف في النطق والفهم الصحيح، بالإضافة إلى المحافظة على اللغة العربية وسلامتها .

وأصبح علم النحو تتطلبه الحاجات والذي «نشأ في العراق صدر الإسلام لأسبابه نشأة عربية على مقتضى الفطرة ثم تدرج به التطور تماشيا مع سنة الترقي حتى كملت أبوابه، غير مقتبس من لغة أخرى لا في نشأته ولا في تدرجه» [3].

وأما عن واضع النّحو فكان «من رجالات عصر الإسلام على ما تقدّم بيانه لكنهم اختلفوا واضطرب اختيارهم متقدّمين ومتأخرين "كابن سلام" في "طبقات الشعراء"، و""ابن قتيبة في "المعارف"(...)والصحيح أن أوّل من وضع النحو "علي بن أبي طالب رضي الله عنه"، فإنّه روى عن" أبي الأسود "أنّه سئل فقيل له: من أين لك هذا النحو؟ فقال: لفقت حدوده من "عليّ بن أبي طالب"» [4].

(1) محمد الطنطاوي: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، ط2، ص 16.
(2). محمد الطنطاوي: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص 34.
(3).المرجع نفسه، ص 18
(4) المرجع نفسه، ص 26.

قام" أبو الأسود الدوؤلي " « بعمل من هذا النمط وهو أنّه ابتكر شكل المصحف »[1]، ويرجع الفضل الكبير لأبي الأسود الدوؤلي في «بدأ الغرس الذي نما وترعرع وازدهر على كر الزمان بالإضافة اللاحق إلى السابق ما استدركه وما ابتدعه، فازداد فيه التدوين والتصنيف شيئا فشيئا»[2].

ثمّ إنّ معرفة النّحو « مرهونة بمعرفة مصطلحاته »[3]، وقد كان المصطلح شأنه « شأن النحو نفسها في الانتقال من المعنى اللّغوي إلى المعنى العلمي المجرد، وهما كغيرهما من الألفاظ والتعبيرات التي اتخذت مدلولها، العلمي بعد أن غيرت طويلا تعرف بمعناها اللغوي، فالإعراب مثلا كان يدل معان كبيرة وأصبح يعني اختلاف أواخر الكلم»[4].

من الملاحظ أنّ النحو كان على يد « "أبو الأسود" فإنّ ذلك يدفع إلى معرفة "أبي الأسود" واصطلاحاته وهو بالطبع نحو يمثّل الطفولة المبكّرة لهذا العلم خال من التعليل والتعقيد.... »[5]، كما نجد هناك « جماعة أخذوا علم العربية عن أبي الأسود، وحملوا الراية بعده ليسلّموها إلى الجيل الذي يليهم كيحي يعمر عنيسة بن معدان...و جهود هؤلاء النحاة في مجال العربية نجدها تضطرب في ذلك، "فالزبيدي" يقرن اسمي "نصر بن عاصم "و"عبد الرحمان هرمز" إلى "اسم أبي الأسود "ويشركهم جميعا في وضع أبواب النّحو وأنّهم « أصلوا أصولا فذكروا عوامل الرفع والنصب والخفض والجزم، ووضعوا باب الفاعل والمفعول والتعجّب والمضاف.» ، لا نملك حقيقة واحدة وهي أنهم جميعا اشتركوا في إرساء ما كان أصله "أبو الأسود"

(1)محمد الطنطاوي: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص 29.
(2)المرجع نفسه، ص 21.
(3) عوض القوزي: المصطلح النحوي نشأته وتطوّره حتى أواخر القرن الثالث هجري، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، دط، 1981م، ص 09.
(4) المرجع نفسه، ص 21.
(5) المرجع نفسه، ص 30.

واستطاعوا أن يطوروا بعض الاصطلاحات بل نقلوا بعضا من المعنى اللغوي، مثل النّصب أو الرفع وهما أوّل الاصطلاحات العلمية الناضجة عند علماء هذه الطبقة.» [1].

كان هؤلاء العلماء كل من « "عبد الله بن أبي إسحاق، و"عيسى بن عمر الثقفي"، و"أبا عمرو العلاء"، لهم نشاط كبير وجهد ملموس في ميدان النّحو، وهم الذين مهّدوا الظهور لكثير من الاصطلاحات النّحوية بمعناها العلمي والفنّي بما أثر عنهم من استخدامات لغوية معينة في الشعر والقراءة، وكأنّما كان المصطلح النّحوي في هذه الفترة التي نيف على نصف قرن من الزّمان، كأنّما كان في طور الحضانة تغطّية سحابة خفيفة من الغموض وهو شبيه بسنبلة في كمها ينتظر أن يتفتق عنها في القريب» [2].

كانت في هذه المرحلة « من حياة المصطلح النّحوي كانت شديدة الارتباط بالقرآن الكريم أيضا فهي كسابقتها المتمثلة في" أبي الأسود" وتلاميذه كانت تعطي الكتاب الله العزيز اهتماما خاصا » [3].

نستطيع القول أنّ المصطلح النحوي في بدايته كان مرتبطا بالدّراسات القرآنية وذلك عن طريق الاهتمام الشديد بما جاء في كتاب الله.

قد كان في هذا الجانب لهؤلاء العلماء أن « لبعضهم يتفقون على البعض الآخر في جانب من العلوم، "فعبد الله "كان يقدّم على" أبي عمرو العلاء" في النحو" وأبو عمرو" يقدّم عليه في اللغة فإنّ ما عبدوا عنه بطرائق معينة جعلت تلاميذهم ينتبهون إلى مقاصدهم فيضعون لها مسمّيات معينة تندرج تحتها أرائهم المختلفة»[4].

من أمثلة ذلك مصطلح "الاشتغال" « ما كان لأحد في هذه الفترة ما قبل سنة 154هـ، أن يقول كالاصطلاح علمي أصبح عند المتأخرين يقوم على ثلاثة أركان هي: مشغول عنه، ومشغول، ومشغول به إلاّ

(1) عوض القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوّره حتى أواخر القرن الثالث هجري، ص 52.
(2)المرجع نفسه، ص 61.
(3) المرجع نفسه، ص 72.
(4)عوض القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوّره حتى أواخر القرن الثالث هجري، ص 53

أنّ حسهم اللغوي الذي ظهر من خلال قراءتهم جعلنا نقدر جهودهم في تقريب المسافة نحو اكتشاف كثير من المصطلحات النحوية» [1].

كما كانت تلك النماذج « من نحو هؤلاء الأئمة، كلها يقف عند اللمحة إلى الاصطلاح، دون التصريح به، وعلى ضوء ذلك فإنني أزعم أنهم أتوا على استعمال أغلب الاصطلاحات النحوية، إن لم يكونوا ألموا بها جميعا، بل ربّما تكون أبواب النحو أوّل ما وضعت على أيديهم » [2].

يمكن القول أنّ هذه المرحلة تعتبر « مرحلة التوطئة التمهيد لظهور اصطلاحات النّحو بالمعنى الفنّي لكل مصطلح، ويرى بعض الباحثين المتين أن النحو حتى نهاية 154هـ وهي سنة وفاة أبي عمرو بن العلاء لا يزال في طور التكوين والنشوء ولكن فكرة التعليل والقياس قد اختصرت بينهم، إن فقدان التراث الذي نسب إلى بعض علماء هذه الفترة أفقدنا القدرة بما كان عليه النحو عندهم، وبضياع تراث هؤلاء العلماء وسابقيهم أصبح من الصعوبة بمكان تتبع التطوّر الذي شهده المصطلح النحوي عبر ما يقرّب من قرن من الزمان، وتتبع ميلاد المصطلح النحوي ونسبه إلى قائله» [3].

وصولا إلى المصطلحات النّحوية عند الخليل « التي شهدت تطوّرا كبيرا في المصطلح النحوي تطورت حتى بلغت هذه الدرجة من النضج على يدي "الخليل وسبويه" وهي درجة لا يمكن أن توصف بالثبات والاستقرار رغم تقدّمها، فالضم مثلا من علامات البناء ولكن" سبويه "يستبدله ـــأحيانا باصطلاح الرّفع الذي هو من علامات الإعراب »[4].

من خلال هذا فإنّ « حال المصطلح النّحوي في القرون الأولى للهجرة قام في البدء فكرة استهدفت حماية الألسنة من الوقوع في اللحن سواء في القرآن الكريم أو في أساليب العرب المتبعة في كلامها، وأخذ ينمو

(1)عوض القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوّره حتى أواخر القرن الثالث هجري، ص 63.
(2) المرجع نفسه، ص 64.
(3)المرجع نفسه ،ص75،ص76.
(4) المرجع نفسه، ص 94.

بنمو الفكر العربي الإسلامي، وظلت الدّراسة النحوية شديدة الارتباط بالقرآن الكريم، فالخطوة التي خطاها "أبو الأسود الدوؤلي" لم تكن إلاّ إعرابه، ثمّ تبعتها خطوة اعجام الحروف المتشابهة وقد نهض بهذه المهمة طبقة من تلاميذ "أبي الأسود" "كابن يحيى بن يعمر" و"نصر بن عاصم"....» [1].

من خلال ما قدّمناه نقول أنّ المصطلح النحوي قد ظهر بسبب اللحن الذي يمس القرآن الكريم واللغة العربية أيضا، وكان في بادئ الأمر غير مستقر وواجه مشاكل وهي نفسها مشاكل النّحو، كما أنّ المصطلح النّحوي وضع على أيدي العلماء الذين لهم الفضل الكبير بدءا بأبي الأسود الدوؤلي، إذ لا يمكن أن يكون علما بدون مصطلحاته التي توضحه ويبتعد عنه، اللبس والإبهام والمصطلحات النّحوية هي جوهر علم النّحو.

(1)عوض القوزي: المصطلح النحوي، ص99.

المطلب الثالث: المصطلح الصرفي:

يعد علم الصرف من ذخائر علوم اللغة العربية المختلفة وأشهرها في فهم القرآن الكريم، والذي اعتنى به العلماء منذ القديم.

أ- **والصرف لغة** هو: « ردّ الشيء من حالة إلى حالة أو إبداله بغيره، يقال صرفته فانصرف » [1] وقال الله عز وجل:« ثُمَّ صَرَفَكم عَنهْم» [2].

ب- والتعريف الاصطلاحي هو: « علم يعرف به العرب أحوال الكلم من حيث الإعلال » [3] أو هو «علم بأصول ويعرف به أحوال أبنة الكلمة ليست بإعراب» [4].

نلاحظ أنّ علم الصرف هو العلم الذي يبحث في الألفاظ وذلك من حيث الإفراد والحذف أو الزيادة.

ج-نشأة المصطلح الصرفي:

لما كان المعنى من الاصطلاح هو «اتفاق جماعة على تسمية شيء باسمه فإن دلالة المصطلح باقترانه مع دلالة الصرف يقصد بذلك تواضع،وتفاهم،واتفاق أهل التصريف على تحديد مفهوم وتعريف لمدلول لفظ، أو عبارة فتصبح فيم بعد متداولة شائعة دي معشر الصرفين ».[5]

قيل إن فهم المصطلحات والألفاظ تعد نصف العلم ،باعتبار أن المصطلح هو تعبير عن مفهوم ليؤدي المعنى الصحيح.

(1)أبو القاسم الحسين بن محمد الأصفهاني : المفردات في غريب القرآن "كتاب" الصاد"، ص 367.

(2) سورة آل عمران: آية : 152.

(3) علي محمد الشريف الجرجاني: معجم التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، د ط، ص 113.

(4) المرجع نفسه، ص 113.

تقول "صفية مطهري": «إن السجل الاصطلاحي في علم الصرف هو الكشف المفهومي الذي يقيم للمعرفة سياجها المنطقي بحيث يصبح الجهاز المصطلحي في علم الصرف صورة مطابقة لبنية قياسه بحيث من اضطرب نسقها إختل نظامها،وفسد اختلالها تركيبه،فتتهافت بسبب ذلك أنسجته» (2).

بالحديث عن نشأة المصطلح الصرفي يقودنا إلى الحديث عن « أنّ نشأة علم الصرف إذا الاصطلاحات خدم للعلم، وأدوات تعين على فهمه وإيضاحه ويحتاج إليها أثناءه لا قبلة، فمنذ أن نشأ هذا العلم احتاج مؤسسوه والباحثون في مسائله وموضوعاته إلى المصطلحات لتحمل مفهوماتهم ومقولاتهم» (1).

لا يمكن أن يكون علما بدون مصطلحاته التي تعبّر عن مفاهيمه وتولد المصطلحات مع ذلك العلم لأنّها تعتبر أداة من أدوات الفهم وإيصال المراد منه.

قد نشأ علم الصرف مرتبطا ارتباطا وثيقا بنشأة « علم النحو لأنّ التصريف صنو النحو وشقيقه، وقسيمه، وقد نشأ علم الصرف مصاحبا لعلم النّحو، فعاش في ضلّه فترة من الزمن، ودرس القدماء الصرف في أبواب النحو الشدّة ارتباطا بعلم النحو، فإذا قيل إنّ علم النحو قد نشأ، واكتمل بالبصرة في القرن الأوّل وبداية القرن الثاني الهجري، فإنّ ذلك القول يصف على نشأة الصرف لأن البواعث التي أدت إلى نشأة النحو هي الأسباب ذاتها التي دعت إلى نشأة التصريف وكما وقع اللحن في الإعراب أو التركيب وقع اللحن في الصيغة وبنية الكلمة» (2).

أما المصطلح الصرفي « شأنه شأن مصطلحات العلوم الأخرى نشأ مع بدايات البحث في ميدان علم الصرف، وتحددت مفهوماته بدقة باتساع البحث في أبواب الصرف ومقولاته، واستقرت هذه المصطلحات في الاستعمال بعد أن أرسى العلماء قوانينه وأوضحوا معالمه» (3).

(1) وصال الحميد: الاصطلاح الصرفي بين اللسانيات وفقه اللغة، ص 81

(2) يوسف بن نافلة: المصطلح في المصنفات الصرفية الجزائرية، ص 40.

(3) المرجع السابق، ص 81.

من خلال ما سبق نستطيع القول أنّ المصطلحات لا يمكن أن تكون معزولة عن النص الذي تنتمي إليه،فبولادة العلم تكون حتما ولادة المصطلحات التي تعبّر عن ذلك العلم وزيادة الفهم والاستعاب والمصطلحات الصرفية نشأت بنشوء علم الصرف وتتطوّر بتطوّره.

المطلب الرابع: المصطلح البلاغي:

بفضل المصطلحات يمكن فهم واستيعاب العلوم والتوسع في استعمالها.

أ- **البلاغة في اللغة** هي:« البلوغ والبلاغ الانتهاء إلى أقصى المقصد والمنتهى مكانا كان أو زمانا أو أمرا من الأمور المقدرة، وربّما يعبر به عن المشارفة عليه وإن لم ينته إليه فمن الانتهاء بلغ أشدّه وبلغ أربعين سنة »([1]).

ويقول الله سبحانه وتعالى« فبَلغْن أجلهّن فلا تعضلوهُن» [2].

ب- **التعريف الاصطلاحي:**« هي حسن الكلام مع فصاحته وأدائه لغاية المعنى المراد» [3].

نلاحظ أنّ البلاغة تؤدي معنى الانتهاء أو الوصول إلى شيء كما أنّها الفصاحة والأداء .

ج-نشأة المصطلح البلاغي:

قبل الحديث عن نشأة المصطلح البلاغي نتحدث عن نشأة البلاغة، فقد « نشأت البلاغة كغيرها من علوم اللغة العربية لخدمة القرآن الكريم واتفاق اللغة وتعليمها والوقوف على أساليبها، ومرّت بأطوار مختلفة وشهدت تجارب متعددة، والبلاغة العربية ذات التأريخ العريق أحوج ما تكون إلى الدراسة العميقة وسير اتجاهها المتصل إلى مرحلة تستشرف فيها مستقبلا زاهرا ينير معالم الطريق، وظلت البلاغة تشهد نمو حتى القرن الثاني للهجرة ولكنّها توقفت عند رسوم المتأخرين وأوّل خطوة إلى التراث البلاغي دراسة مصطلحاتها وتطوّرها وإبرازها بثوبها العربي الأصيل» [4].

من الملاحظ أنّ البلاغة نشأت خدمة للقرآن الكريم وفهم الإعجاز القرآني، ولتقف على أساليبه والمساهمة في إثراء اللغة العربية.

---

(1) أبوالقاسم الحسن بن محمّد الأصفهاني: المفردات في غريب القرآن، مكتبة نزار مصطفى الباز، دط، ج1، ص 76،ص77.

(2) سورةالبقرة:الآية 232.

(3) عبد الرحمان حسن حبنّكة الميداني: البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها وصور عن تطبيقاتها، دار القلم،دمشق، ط1، 1996م، ج1،ص 128.

(4) أحمد مطلوب: معجم المصطلحات البلاغة وتطوّرها، مطبعة المجمع العلمي العراقي، دط، 1983م، ج1، ص 05.

أمّا بالنسبة للمصطلحات البلاغية فقد « عرفت في اللغة والأدب واستعملت في معناها اللغوي لا الاصطلاحي، وبدأت المسمّيات البلاغية تخرج إلى معناها الاصطلاحي عندما بدأ العلماء بتناول الأسلوب القرآني بالدّرس والتعرض لنواحي الإعجاز فيه وفي أوائل القرن الثالث الهجري إلى القرن الخامس الهجري أخذت الفنون ومصطلحات البلاغة تظهر وتشمل جوانب الجمال في الأسلوب وكانت البلاغة تعتمد على الشاهد القرآني لتستعين في توضيح المصطلحات وتثبيتها في الذهن» [1].

كانت بداية ظهور المصطلحات البلاغية بعضها تظهر قي « كتب الدراسات القرآنية الأولى مثل كتاب "معاني القرآن للفراء" و"مجاز القرآن لأبي عبيدة لأبي المثنى"، ولكن لمعنى الاصطلاحي البلاغي لم يكد يتميّز بعد لأن البلاغة كانت ما تزال في طور نشأتها الأولى و لم تصل إلى مرحلة التحديد والتقسيم » [2].

من خلال هذا نستطيع القول أنّ المصطلحات البلاغية بدأ ظهورها في القرآن الكريم، باعتبار أنّ البلاغة كانت نشأتها خدمة القرآن الكريم.

قد استمر ظهور المصطلح البلاغي « متميّزا بالاختلاط بالمعنى النقدي في كتب بيانية ونقدية مثل "البيان والتبين" للجاحظ وكتاب "الشعر والشعراء "لابن قتيبة"، واستمر ذلك طويلا، حيث ذكرت معظم هذه الدراسات المصطلحات النقدية والبلاغية» [3].

بالإضافة إلى هذا « يأتي العسكري ليزيد من مصطلحات البلاغة ويقف عند كل مصطلح منها مبيّنا حدّه موضحا إياه بالشواهد ليوصلها إلى خمسة وثلاثين مصطلحا بلاغيا، بعد العسكري يأتي "ابن رشيق" ليزيد عليه ويذكر ما لم يذكره ويتعرض للفرق بين المصطلحات ويخالفه في تسمية بعضها» [4].

(1) محمد خليل الخلايلة، المصطلح البلاغي في معاهد التصنيف على شواهد التلخيص، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2006م، ص 23-24.

(2) المرجع نفسه، ص 24.

(3) محمد خليل الخلايلة: المصطلح البلاغي في معاهد التصنيف على شواهد التلخيص، ص 25

(4)المرجع نفسه ،ص 26.

هكذا استمرّت المصطلحات البلاغية « في الازدياد وعدم الاستقرار وصولا إلى السكاكي 626هـ وابن مالك 686هـ والقزويني 739هـ حيث مرحلة الاستقرار واتخاذ الشكل الثابت» [1].

من كل هذا نستطيع القول أنّ البلاغة ومصطلحاتها قد تطورت عبر الزمن واختلفت فيما بينها والمصطلح البلاغي هو اتفاق أهل البلاغة على وضع معاني ودلالات كالاستعارة والمجاز....

(1) محمد خليل الخلايلة: المصطلح البلاغي في معاهد التصنيف على شواهد التلخيص ، ص 27.

الفصل الثاني

المصطلح اللغوي عند النجفي

المبحث الأول:التعريف بالكاتب والكتاب:

المطلب الأول:الكاتب

أ-مولده:

« علي الشرواني(1318هـ) (1900م) علي أكبر بن محمود النجفي، الشرواني الشماخي، نزيل حيدر آباد، عالم مشارك في اللغة والنحو والتصريف والمنطق توفي في حدود سنة 1318هـ.» [1].

ب-آثاره:

- التأييدات الفنية في دفع الشبهات المنطقية.
- التحفة النظامية في الفروق الاصطلاحية.
- المسائل التمرينية الصرفية.
- ومسائلة الإخبار بالذي في المسائل النحوية. »[2]

(1) عمر كحالة: معجم المؤلفين، مكتبة المثنى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ، دط، ج7،ص41.
(2) المرجع نفسه، ص41.

المطلب الثاني:وصف الكتاب

أ-في الشكل:

النسخة الأولى:

يتميّز الشكل الخارجي للكتاب بالنسبة للون الكتاب أبيض، تعتليه حاشية ويوجد على حواشيه الأربعة زخرفة باللون الأسود، في أعلى الحاشية توجد الآية الكريمة "إ ّنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون" بلون أسود وبخط متوسط داخل إطار صغير، ونجد تحته مباشرة عنوان الكتاب "التحفة النظامية في الفروق الاصطلاحية" بخط عريض، وتحته بقليل اسم المؤلف "للمؤلف التحرير علامة عصره في المعقول والمنقول الشيخ علي أكبر بن محمود النجفي" وبجانبه ختم عليه state library بلون أسود وخط عريض، تمّ رقم الطبعة وفي آخر الواجهة نجد دار النّشر والمكان، بالإضافة إلى سنة الطبع.

أمّا بالنسبة لعدد صفحات الكتاب 131 صفحة، أمّا حجم الكتاب الخارجي فهو متوسط وبالنسبة للعناوين فهي مكتوبة بخط عريض وبلون أسود داخل إطار.

هذه مجرد قراءة توضيحية لأهم ما يتميّز به الكتاب وهذا الشكل مأخوذ من الطبعة الثانية سنة 3 شهر رجب 1340هـ.

النسخة الثانية من الكتاب:

في الشكل:

يتميّز الشكل الخارجي للنسخة الثانية من الكتاب، بالنسبة للون غلاف الواجهة الأمامية للكتاب باللون الأخضر وعليه زخرفة في أعلى الواجهة إطار صغير مكتوب باللون الأخضر مكتوب عليه "من نفائس الكتب العربية" بخط متوسط وباللون الأبيض، وتحته بقليل في وسط الواجهة دائرة باللون الأسود مكتوب

عليها عنوان الكتاب بالكامل وكان ذلك باللون الأبيض وبخط عريض "الفروق اللغوية المسمّى التحفة النظامية في الفروق الاصطلاحية" وتحته مباشرة في نفس الدائرة اسم المؤلف " العلامة الشيخ علي أكبر محمود النجفي" .

وفي أسفل الدائرة في وسط الكتاب جمع وتهذيب فضيلة الشيخ الدكتور "بشير عبد الله علي إبراهيم" وذلك باللون الأسود وبخط متوسّط ، في أسفل الواجهة الطبيعة من جبال ومياه وأشجار، وبجانب الواجهة على اليسار عنوان دار النشر " المكتبة الأزهرية للتراث" باللون الأبيض.

ب- في المضمون:

إنّ أوّل ما افتتح به النجفي في كتابه المقدّمة والتي يتحدّث فيها عن رسالته التي أورد فيها الفروق اللغوية والفروق الاصطلاحية بغرض عرض المسائل النحوية وإعطاء الأجوبة الشافية.

تم بدأ مباشرة في عرض موضوعه والذي كان يندرج في شكل أبواب مرتبة ترتيبا هجائيا، فهو يتناول مختلف المصطلحات بالإشارة إلى الفروقات الموجودة.

ويختم كتابه بفهرس مضامين التحفة النظامية وفي نهاية الصفحة قبل فهرس المضامين يدرج تنبيه يقول فيه "الآن طبع الكتاب ثانيا سنة 1340 هجرية".

المطلب الثالث:الفروق اللغوية وفوائدها

أ-تعريف الفروق اللغوية .

الفروق في اللغة تعني «الفروق بين معان تقاربت حتى تشكل الفرق بينهما،نحو العلم والمعرفة ،والفطنة والذكاء،والخطأ والغلط،والإرادة والمشيئة والغضب ...وتبين الفوارق في هذه الألفاظ يؤدي إلى المعرفة بوجوه الكلام والوقوف على حقائق المعاني،هنالك الكثير من الكلمات التي يعتقد أن المعنى فيها واحد،لكن هناك فروق بينها،تجعل لكل لفظ دلالة خاصة به.» [1].

ب-فوائد الفروق اللغوية:

للفروق اللغوية فوائد كثيرة في اللغة العربية نذكر منها :

الفروق اللغوية« باب واسع يقوم على مرتكزات من التخصيص والدقة ،ويدفع اللبس ولهذا جاء على أنحاء مختلفة وسبل كثيرة وأنماط متنوعة فليس له غاية يقف عندها أو نهاية لا نجد مزيدا عليها »[2]

بفضل الفروق اللغوية استطاع الباحثون « وضع الألفاظ وتصريف ألفاظها وأبنيتها ،وتصرف العرب اصطلاحهم في توزيع الألفاظ على المعاني بدقة وحكمة ،على ذلك أنها ظاهرة أكسبت العربية جمالا وقوة كان لها أثر واضح وفائدة عظيمة إذ مثلت وجها من وجوه هذه اللغة تظهر فيها محاسنها وأسرارها »[3].

إن ظاهرة الفروق اللغوية في العربية مسألة « دلالية أعمق من مفهوم المغايرة أو القيم الخلافية (...)فقد تميزت في لسان العرب ،سمة ظاهرة وصف بارزة تجاوزت القدر الذي تحتاج إليه اللغة في المخالفة في نسيج الكلام (...) والتمييز بين أشكاله لكي يكون منتظما منسجما »[4]

(1)http://www.alriyadh.com/733337.9:45/02-05-2017

(2). علي كاظم المشري:الفروق اللغوية في العربية،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،ط1 ،ص523.

(3)المرجع نفسه ص523

(4)المرجع نفسه ص524

ج –مؤلفات في الفروق اللغوية

–الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري.

–الفروق اللغوية في العربية علي كاظم المشري.

–الفروق اللغوية وأثرها في تفسير القرآن الكريم محمد بن عبد الرحمان بن صالح الشايع.

–الفروق اللغوية بين ألفاظ الأخذ في القرآن الكريم، محمد أديب بن محمد شكور محمود أمرير.

–بهجة الخاطر ونزهة الناظر في الفروق اللغوية والاصطلاحية للشيخ يحي بن حسين بن عشيرة البحراني.

–الفروق لابن القيّم الجوزية، يوسف الصالح.

–دقائق الفروق في البيان القرآني، محمد ياس خضر الدوري.

المبحث الثاني: تصنيف المصطلحات اللغوية في كتاب التحفة النظامية في الفروق اللغوية

المطلب الأوّل: المصطلحات الصوتية.

***باب الألف:**

الإخفاء والإدغام:

1-الإخفاء:

«هو نطق النون الساكنة أو التنوين بشكل متوسط بين إظهار والإدغام إذا جاء بعدهما كلمة واحدة أو كلمتين أحد الأحرف التالية (ص، ز، ث، ك، ج، ش، ق، س، د، ط، ز، ف، ت، ض، ظ) والنطق في الإخفاء حالة بين إخفاء النون وإظهارها من غير إصدار على نطق ، ولا تضعيف لها، فتأخذ لفظ بين من غير شديد» [1].

2- الإدغام:

يعرّف على أنّه« الإتيان بحرفين ساكن فمتحرّك من مخرج واحد بلا فصل بينهما بحيث يرتفع اللسان بهما دفعة واحدة وينحط بهما دفعة واحدة نحو: مدّ وقلّ» [2].

ونجد الجرجاني في كتابه التعريفات يعرفه« إدخال الشيء في الشيء يقال أدغمت الثياب في الوعاء إذا أدخلتها وفي الصناعة إسكان الحرف الأوّل وإدراجه في الثاني ويسمّى الأوّل مدغما والثاني مدغما فيه وقيل هو إلباث الحرف في مخرجه مقدار إلباث الحرفين نحو(مدّ وعدّ) » [3].

وفي حالة الفرق بين الإخفاء والإدغام نجد النجفي في كتابه يشير إلى التفريق بينهما تحت "باب الإخفاء والإدغام" فيقول : «الفرق بينهما هو أنّ الإخفاء حالة بين الإظهار والإدغام ولا تشديد معه فإنّ

(1) محمد الأنطاكي: معجم علوم العربية، دار الجيل، بيروت، ط1، 2003م، ص 26.

(2) محمود أسعد النادري: نحو اللغة العربية، ص 263.

(3) الشريف الجرجاني: معجم التعريفات ص 13.

إخفاء الحرف عند غيره لا في غيره كإخفاء النّون الساكنة، والتنوين عند إحدى حروف يرملون (والإدغام) إخفاء حرف في غيره ومعه التشديد مثل"مدّ ونحوه" »[1].

من خلال ما تقدّم به "النجفي" من الفرق بين الإخفاء والإدغام، يمكن أن نلخص الفروقات في النقاط التالية:

1- يتوسط الإخفاء بين الإظهار والإدغام؛ من غير إصرار على نطق اللفظ بالتضعيف أو التشديد، بينما يتم في الإدغام إدخال النون الساكنة ونون التنوين في الحرف المدغم فيه؛ فلا تنطق النّون وإنّما تنطق الحرف المدغم «الإدغام أن يلتقي مثلان أوّلهما ساكن والثاني متحرك يجب الإدغام »[2] والإدغام« إسكان الحرف الأوّل وإدراجه في الثاني ويسمّى الأوّل مدغما والثاني مدغما فيه»[3].

2- يكون الإخفاء في كلمتين مثل: "جنات تجري" أو في كلمة نحو: "ينصركم ".

وفي الأخير يمكن الإشارة إلى ورود خطأ في كلام النجفي في قوله "إخفاء النون الساكنة والتنوين عند إحدى حروف "يرملون"؛ فهذه الكلمة لا تدخل ضمن الإخفاء وقد ذكرنا الحروف التي يتكوّن منها الإخفاء في التعريف من خلال كتاب "معجم علوم اللغة العربية".

(1) علي أكبر بن محمود الرجفي: التحفة النظامية في الفروق الاصطلاحية، ص08.

(2) الخوارزمي: شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، تح :عبد الرحمان بن سليمان العثيمين،دار الغرب الإسلامي ،جامعة أم القرى دط،555م ،ج4،ص443

(3) محمد الأنثوجي: معجم علوم العربية، ص26.

المطلب الثاني: المصطلحات النّحوية.

***باب الألف:**

الإغراء والتحذير.

1 -الإغراء:

« هو نصب الاسم بفعل محذوف يفيد الترغيب والتشويق والإغراء نحو إلزم، وفائدته تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله مثل: الاجتهاد الاجتهاد، الأولى مفعول على الإغراء بفعل محذوف تقديره إلزم والاجتهاد الثانية توكيد للأوّل ويكون الإغراء مفردا، الصدق، أو معطوفا ، الصدق والأمانة، أو مكرّرا : أخاك أخاك» [1].

وجاء في تعريف آخر له « وهو نصب الاسم بفعل محذوف (تقديره إلزم) يفيد التشويق والإغراء، وفائدته حث المخاطب على أمر محمود ليفعله وقد يحذف الفعل وجوبا في الإغراء فيما يلي: إذا كان الإغراء بتكرار الكلمة، أو إذا كان بالعطف على الكلمة وإعرابه منصوب دائما على أنّه مفعول به لفعل محذوف تقديره (إلزم)»[2].

2_ التحذير:

«نصب الاسم بفعل محذوف يفيد التنبيه والتحذير نحو: احذر –تجنّب–ق– ويكون التحذير تارة بلفظ إياك وفروعه للمخاطب، ويجوز ترك الواو ونحو : إياك الكذب–إياكم والكسل– ويجوز الجر من نحو: إياكم من الكذب كما يكون التحذير بدون إياك وفروعها نحو: العدو والعدو» [3].

(1) نادين زكريا: الميسر في الصرف والنحو، دار الكتب العلمية، ط1، 2002، ص 95.

(2) زين كامل الخويسكي: قواعد النّحو والصرف، دار الوفاء، الإسكندرية، دط، 2002، ص 183.

(3) نادين زكريا: الميسر في الصرف والنحو، ص 94.

كما يعرف التحذير أيضا « نصب الاسم بفعل محذوف تقديره: احذر ، يفيد التنبيه والتحذير ، وفائدته تنبيه المخاطب على أمر مذموم ليتجنبه وقد يحذف الفعل وجوبا في التحذير فيما يلي: إذا كان التحذير بكلمة (إيا)، إذا كان بتكرار الكلمة أو إذا كان بالعطف على الكلمة ويعرب منصوبا دائما على أنّه مفعول به لفعل محذوف تقديره (احذر) » [1].

جاء حديث النجفي عن الإغراء والتحذير بتبيين الفرق بينهما« هو أنّ الأوّل تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله والثاني تنبيه على أمر مكروه ليتجنّبه وأيضا يكون بغير إياك نحو "الغزال" "الغزال" بخلاف الثاني فيكون به أيضا نحو: "إياك والشر" ويشتركان في سوى ما ذكر من الأحكام » [2].

من خلال ما جاء به النجفي وما مرّ بنا تعريف لكل من الإغراء والتحذير نستخلص ما يلي من الفروق:

1 -يكون التحذير "بإياك" وأخواتها من ضمائر المنصوبة وهي « "إياك" و"إياكم" و"إياكما"و "إياكنّ" على خلاف ضمائر الغائب والمتكلّم فلا تستعمل محذوفة » [3]؛ مثل: "الحية" ويجوز أن يضمر الفعل ويجوز أن يظهر فنقول "احذرك الحية" أو "احذر الحية" أو « يحذف الضمير "إياك" إذا كرر المحذوف منه » [4] نحو الحية الحية أو إذا كان بالعطف على الكلمة مثل: "نفسك والشر" وقد أشرنا إلى ذلك في تعريفنا للتحذير بأنّ الفعل يحذف "إذا كان بتكرار الكلمة" أو "إذا كان بالعطف على الكلمة"*

2 -الإغراء يكون بغير إياك ويحذف فيه الفعل كذلك مع العطف أو التكرار مثل "الثبات الثبات"أو " العهد والذّمة".

(1) زين كامل الخوبيسكي: قواعد النّحو والصرف، ص 182.

(2) النجفي: التحفة النظامية، ص 19.

(3) أحمد الهاشمي: القواعد الأساسية للغة العربية، دار إبن الجوزي ،القاهرة ط1 ،2010م ،ص67.

(4)المرجع نفسه: ص68.

*ينظر: زين كامل الخويسكي: قواعد النحو والصرف، ص182.

3 -الإغراء هو تشويق وترغيب وحث للمخاطب على القيام بأمر محمود للقيام به، على خلاف التحذير الذي هو ترهيب ونهي المخاطب عن القيام بفعل مذموم.

***باب الباء:**

البدل وعطف البيان

3_البدل:

يعرّف "ابن هشام الأنصاري" البدل في كتابه على أنّه: « هو التّابع المقصود بالحكم بلا وساطة، وهو إمّا بدل كل أو بعض أو اشتمال أو ضرب» [1].

وفي تعريف آخر للبدل هو «اسم مقصود بالحكم يتبع اسما سابقا له في الإعراب يسمّى البدل منه» [2].

4_ عطف البيان:

يعرّفه "ابن هشام الأنصاري" بقوله: « التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعة إذا كان معرفة وتخصصه إن كان نكرة» [3].

كما نجد تعريف آخر لعطف البيان عند "الزمخشري": « هو اسم غير صفة، يكشف عن المراد كشفها ويترل من المتبوع مترلة الكلمة المستعملة من الغريبة إذا ترجمت بها ومعناه» [4].

وقد أشار النجفي في كتابه إلى الفروق الموجودة بين البدل وعطف البيان وذلك في قوله: « الفرق بينهما بأمور أنّ البدل يجري في المعرفة والنكرة وعطف البيان لا يكون إلاّ في معرفة على ما قيل (والثاني) أنّ (عطف البيان هو المعطوف لا غير (والبدل) قد لا يكون المبدل بل بعضه أو مشتملا عليه أولا، واحدا منهما

(1)ابن هشام الأنصاري: شرح شروذ الذهب في معرفة كلام العرب، دار الكتب العلمية، لبنان، ط2، 2004م، ص 383.

(2) محمود حسني مغالسة: النحو الشافي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1997م، ص 397.

(3) ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ص467.

(4) الزمخشري: المفصّل في علم العربية، تح: سعيد محمود عقيل، دار الجيل، لبنان، ط1، 2003م، ص 157.

وهو بدل الغلط (والثالث) أنّ البدل يقدر معه العامل ولا كذلك في عطف البيان(والرابع) أنّ في البدل ما يجري الغلط وليس كذلك في عطف البيان» [1].

حدد لنا صاحب الكتاب الفرق بين البدل وعطف البيان ، ونلخصها في النقاط التالية:

1- يجري البدل في المعرفة والنكرة،بينما عطف البيان لا يكون إلاّ في المعرفة.

2-يتكوّن البدل من أقسام أربع « بدل كل من كل وبدل البعض من الكل وبدل الاشتمال، وبدل الغلط أو النسيان» [2].

3- لا يكون عطف البيان فعلا تابعا لفعل.

ونشير إلى فروق أخرى لم يذكرها النجفي في كتابه.

1- البدل هو المقصود بالحكم « بغير واسطة عاطف ممهد له بذكر اسم قبله غير مقصود، وإنّما يذكر المتبوع توطئة للتابع الذي يكون كالتفسير بعد الإبهام، نحو جاء الأمير عمر » [3].

2- يأتي عطف البيان « لتوضيح متبوعه فهو يشبه الصفة هو التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه إن كان معرفة وتخصصه إذا كان نكرة» [4].

ومن تم نخلص إلى أن البدل والمبدل منه لا تربط بينهما حروف عطف ،أما عطف البيان يكون واصفا لمتبوعه.

(1) النجفي: التحفة النظامية،ص37.

(2) أحمد الهاشمي: القواعد الأساسية، ص 201.

(3) المرجع نفسه، ص :201.

(4) إبن هشام الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ص 467.

البدل والصفة:

5-الصفة:

«قد تحدد بصورة كبيرة المعنى العام للنعت الذي هو عبارة عن وصف الشيء بما يوافق حقيقته و يطابق كل ما فيه من عناصر و صفات» [1].

وعرفها العسكري: « أن الصفة ما كان من الأسماء مخصص مفيدا أمثل: زيد الظريف و عمر العاقل» [2].

وتعرف أيضا « صيغة مصدرية أخرى غير الوصف و أن اشتقت من نفس الثلاثي المجرد أي الصفة» [3].

وعرفها الجرجاني في قوله: « هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات و ذلك نحو طويل و عاقل و أحمق وغيرها» [4].

وفرق النجفي في أمور بينهما هي: « الصفة تكون بالمشتق أو ماهو في حكمه و لا كذلك (البدل) فإن حقه أن يكون بالأسماء الجامدة أو بالمصادر(و الثاني) أن الصفة تطابق الموصوف تعريفا و تنكيرا (و البدل) لا يلزم فيه ذلك (و الثالث) أنه يجري في المظهر و المضمر (و الصفة) ليست كذلك (و الرابع) أن البدل ينقسم إلى بدل بعض وكل واشتمال (و الصفة) لست كذلك (و الخامس) أن البدل منه يجري مجرى الغلط و ليس ذلك في الصفة (و السابع) أن البدل لا يكون للمدح و الذم كما تكون الصفة (و الثامن) أن الصفة تكون جملة تجري على المفرد و في البدل لا يكون ذلك فلا تبدل الجملة من المفرد (و التاسع) أن الوصف يكون بمعنى في شيء من أسباب الموصوف ويعبر عنه، الوصفالسببي نحو "زيد حسن غلامه" و البدل لا يكون كذلك فلو قلت

(1)مختار نويات: البلاغة العربية في ضوء البلاغات المعاصرة،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر،د ط،2013م، ص264

(2)أبو هلا العسكري: الفروق اللغوية،تح:محمد إبراهيم سليم ،دار العلم والثقافة والنشر والتوزيع ،القاهرة،د ط،ص41.

(3)محمد بن مهدي الشريف: معجم المصطلحات علم الشعر العربي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2004، ص172.

(4)الشريف الجرجاني: معجم التعريفات، ص156.

"سلب زيد ثوب أخيه" لما جاز (و العاشر) أن البدل موضوع على مسمى البدل منه بالخصوص من غير زيادة و لا نقصان والوصف ليس موضوعا على مسمى الموصوف بالوضع بل بالإلتزام. » [1].

تحدث النجفي عن فروق عدة بين البدل و الصفة وهي:

1 -الصفة تؤخذ أو تصاغ من الاسم المشتق« وهي في الأمر العام إما أن تكون اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة» [2] على عكس البدل فهو يأخذ من الأسماء الجامدة أو المصادر.

2 -الصفة تطابق الموصوف تعريفا و تنكيرا، فالصفة يجب أن تكون مطابقة للموصوف في التعريف و التنكير وكذلك في أمور أخرى لم يشير إليها النجفي وأشرنا إليها في تعريفنا لها وهي: الإفراد و التثنية، و الجمع في حركات الإعراب الثلاث « كما كانت الصفة وفق الموصوف في إعرابه فهي و فقه في الإفراد والتثنية والجمع و التعريف و التنكير و التنكير و التأنيث » [3]. أما البدل فهو ليس كذلك؛ حيث أنه ليس من الضرورة أن يتبع البدل و المبدل منه ونستدل على ذلك بقول الزمخشري « وليس بمشروط أن يتطابق البدل و المبدل منه تعريفا و تنكيرا » [4].

3 -البدل يجري في المظهر والمضمر، حيث أننا نبدل اسما ظاهرا بضمير متصل « ويبدل المظهر من المضمر» [5]، أما الصفة فلا يجوز فيها ذلك وهذا ما جاء في قول "الزمخشري" « المضمر لا يقع موصوفا ولا صفة» [6].

4 -البدل ينقسم إلى بدل وكل واشتمال، وهي أقسام البدل:

(1)النجفي: التحفة النظامية، ص36ص37.
(2)الزمخشري: المفصل في علم العربية،تح:فخر صالح قدارة ،دار عمار للنشر والتوزيع ،ط2004،1م، ص118.
(3)المرجع نفسه، ص119
(4)المرجع نفسه، ص119
(5) المرجع نفسه،123.
(6) المرجع نفسه، ص119.

-**بدل البعض:**« وهو بدل الجزء من كلّه قليلا كان ذلك الجزء أم كثيرا، ويشترط فيه أن يكون متصلا بضمير المبدل منه نحو "سقط الشجر ثمره".

-**البدل المطابق:** ويسمى كذلك بدل الكل من الكل، وهو ما يدّل الشيء مما يطابقه مطابقة تامة مثل: "مررت بوطني فلسطين"» [1]؛ ففلسطين هي بدل مطابق.

-بدل الاشتمال:« هو بدل الشيء مما يشتمل عليه، ويشترط أن يتصل بضمير المبدل منه » [2] مثل: "سرّني المكان منظره" فالمنظر بدل اشتمال تابع للمبدل منه، أما الصفة فهي تنقسم إلى قسمان هما: النعت الحقيقي والسببي.

5 -البدل يجري مجرى الغلط، حيث أنّه قد يحدث نسيان أو غلط أثناء الكلام ثم يعدل المتكلّم عن هذا الغلط « ويتضمن بدل الغلط، وبدل النسيان، وبدل الاضطراب وكلّها تحت معنى متقارب يذكر فيها المبدل منه ثمّ يبدو لك أنّك غلطت أو نسيت أو يبدوا لك أن تعدل عنه فتذكر البدل الذي تستقر عليه وتقصده» [3]، على عكس الصفة فلا يجري فيها الغلط.

6 -البدل يجري مجرى جملة أخرى، فتبدل جملة بجملة أخرى مثل قوله تعالى: « قل هو الله أحد الله الصمد»[4]، أمّا الصفة فهي ليست كذلك.

7 -البدل لا يكون للمدح والذم مثلما تكون الصفة؛ فالصفة تجيء لمجرد الثناء والتعظيم، أو لما يضاد ذلك من الذّم والتحقير وهذا ما جاء في قول إبن يعيش « وقد يجيء النعت لمجرد الثناء والمدح أو ضدهما من ذم أو تحقير» [5].

(1) محمود حسني مغالسة: النحو الشافي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1997م، ص 397.
(2) المرجع نفسه، ص398.
(3المرجع نفسه، ص 399.
(4)سورة الإخلاص:الآية: 1-2.
(5) ابن يعيش: شرح المفصل، عالم الكتب ، بيروت، ، د ط، ج3،ص 47

8 - الصفة تكون جملة تجري على المفردة، باعتبار أنّ الصفة تنقسم إلى أنواع: مفرد وجملة وشبه جملة ونستدل على ذلك بما جاء به النحويين « النعت المفرد وهو ليس جملة ولا شبه جملة سواء كان مثنى أو جمعا»[1].ومثال ذلك " نال الرجل المخلص الشهادة في سبيل الله"، فالمخلص هي صفة مفردة .

9 - أنّ الوصف يكون بمعنى في شتّى من أسباب الموصوف ويعبّر عنه بالوصف السببي، أي تكون الصفة دالة على اسم ظاهر بعده مرتبط بالموصوف، حيث يكون يشتمل على ضمير يعود على الموصوف مثل: "هذا بيت واسعة غرفة"، فواسعة هي نعت سببي لست دالة على صفة للبيت، ولكنّها صفة لغرفة، فغرفة هنا حاملة لضمير يعود على الموصوف "بيت"، ومن خلال ذلك نستخلص أنّ « النعت السببي هو ما يدل على نعت في اسم ظاهر بعده ، متعلق بالمنعوت ، مشتمل على ضمير يعود على المنعوت مباشرة »[6]،أمّا البدل فلا يكون كذلك.

10 -وآخر الفروقات التي أشار إليها النجفي أنّ البدل موضوع على مسمّى البدل منه بالخصوص من غير زيادة ولا نقصان والوصف ليس موضوعا على مسمى الموصوف بالوضع بل بالالتزام.

(1) أيمن أمين عبد الغني: النحو الكافي ،دار التوفيقية للتراث للطبع والنشر والتوزيع ،د ط ، ج2، ص 165.

***باب الحاء:**

الحال والتمييز:

6-الحال:

«هي وصف فضلة مسوّق لبيان هيئة صاحبه أو تأكيده أو تأكيد عامله أو مضمون الجملة قبله،وينقسم إلى ثلاثة أقسام:"الحال مفردة ، حال جملة اسمية أو فعلية، حال شبه جملة"» [1].

كما نجدها تعرّف أيضا في كتاب "أوضح المسالك" على أنّ : « الحال نوعان مؤكدة وستأتي مؤسّسة ، وهي: "وصف فضلة مذكور لبيان الهيئة: كـــ جئت راكبا. وقال "الناظم": الحال وصفه.

الحال وصف فضله منتصبٍ مفهمٌ في حالِ كذا... » [2].

وتأتي في تعريف آخر: « الحال وصف فضلة منصوب مسوّق لبيان هيئة صاحبه نحو" جاء الأستاذ مسرعا"،أو التأكيد صاحبه أو عامله أو مضمون جملة اسمية (...)صاحب الحال هو الذي تبيّن الحال هيئة فتكون وصفا له في المعنى» [3].

7- التمييز:

يعرّف "ابن جني" التمييز بقوله: « تلخيص الأجناس بعضها من بعض ولفظ التمييز اسم نكرة يأتي بعد الكلام التام يراد به الجنس» [4].

بالإضافة إلى أن التمييز هو: «كل اسم نكرة متضمن معنى من لبيان ما قبله من إجمال وهو قسمان: تمييز مفرد وتمييز جملة.

(1) عبد علي حسين صالح: النحو العربي، دار الفكر، عمان، ط2، 2009م، ص 261،ص262.

(2) إبن هشام الأنصاري :أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ، ط2،2003م، ج1،ص312،ص313.

(3) محمود أسعد النادري: نحو اللغة العربية، مكتبة العصرية، بيروت، ط3، 2012م، ص 483ص485.

(4) ابو الحسين الرباحي الأصفهاني: شرح اللمع في النحو لابن الفتح عثمان بن جنّي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2007م، ص 27.

أ -تمييز المفرد: ويسمّى أيضا تمييز الذات، ما كان مميّزا اسما مبهما ملفوظا دالا على واحد من ثلاثة أشياء:"أحدها" المقادير وتشمل الوزن وما يشبه ، و"الثاني" نتفرع من التمييز و"الثالث" من العدد.

ب -**تمييز الجملة:** ويسمّى أيضا تمييز النّسبة وهو ما كان مميّز جملة مبهمة... »[1].

ونجد صاحب الكتاب يفرق بين الحال والتمييز في قوله: « الفرق بينهما بعد اشتراكهما في أنّهما اسمان نكرتان فضلتان منصوبان رافعان للإبهام بأمور (أحدها) أنّ الحال تكون جملة أو ضرفا أو جار و مجرور والتمييز لا يكون إلاّ اسما (والثاني) أنّ الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها بخلاف التمييز (والثالث) أن الحال مبين للهيئات والتمييز مبيّن للذوات و(الرابع) أن الحال تتعدد بخلاف التمييز و (الخامس) أن الحال تتقدّم على عاملها إذا كان فعلا متصرفا أو وصفا يشبه ولا يجوز ذلك في التمييز (والسادس) أن حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود وقد يتعاكسان نحو هذا "مالك ذهبا" ونحو "لله دره فرسا" و(السابع) أنّ الحال تكون مؤكدة ولا يقع التمييز كذلك»[2].

يشير صاحب الكتاب إلى عدّة فروقات يمكن أن نميّز بها الحال عن التمييز ويمكن أن نلخصها فيمايلي:

1- تكون الحال إمّا جملة أو ضرفا أو جار ومجرور؛ يقول الزمخشري « شبّه بالمفعول من حيث إنّهما فضلة مثله، جاءت بعد مضي الجملة، ولها بالظرف شبه خاص، من حيث أنّها مفعول فيها »[3].أما التمييز لا يكون إلا اسما نكرة ؛ بمعنى أن يكون صريحا فلا تقع الجملة ولا شبهها تمييزا.

2- تأتي الحال مبينا للهيئات؛ بالرغم من الذوات الموجودة في الكلمة واضحة لكنّه يبيّن الهيئة التي وقع الفعل عليها من صاحبه مثل قولنا "جاء محمدٌ فارحاً" ويقول أحد النحاة «مبينة للهيئة، وهي التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها و مؤكدة لعاملها، وهي التي لو لم تذكر لأفاد عاملها معناها، ومؤكدة لصاحبها »[4]، ويكون

(1) محمود أسعد النادري: نحو اللغة العربية، ص 497.

(2) النجفي: التحفة النظامية، ص 58.

(3) الخوارزمي: شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، ص 423.

(4)ابن هشام الأنصاري: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص 131.

التميز مفسرا للذوات، فهو يفسر ذاتا مبهمة غير واضحة « يكون تارة لبيان الذوات، وتارة لبيان جهة النسبة، أن يقع بعد الأعداد أو المقادير، وأن يقع بعدما هو متفرع منه» [1].

5- تتقدّم الحال على عاملها إذا كان فعلا متصرفا أو وصفا يشبه، أما التمييز فلا يجوز تقديمه على عامله « لكنّه يجوز توسطه بين العامل ومرفوعه» [2]. في مثل قولنا: "طاب نفسا سليمٌ".

7- الأصل في الحال أن تكون مشتقة، وتكون مشتقة في ثلاثة مسائل الأولى أن تدل على تشبيه ، وأن تدل على مفاعله، كما تدل على ترتيب *.أمّا التمييز فيشير إليه النجفي أن يكون اسما جامدا غير مشتق « ولكنّه قد يأتي مشتقا إن كان وصفا ناب عن موضعه، نحو: لله درّه عالما ، فإن : الأصل: لله دره رجلا عالما » [3]. وهذا ما أشار ٬إليه النجفي أيضا في كتابه.

(1) ابن هشام الأنصاري: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص 138.

(2) أحمد الهاشمي: القواعد الأساسية للغة العربية، ص 167.

(3)المرجع السابق، ص 168.

***باب الجيم:**

الجملة والكلام:

8- الجملة:

«هي عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى سواء أفاد كقولك "زيد قائم" أو لم يفد كقولك "إن يكرمني" فإنّه جملة لا تفيد إلاّ بعد مجيء جوابه فتكون أعم من الكلام مطلقا» [1].

وتعرّف أيضا:« هي اللفظ الدال على معنى تام بحسن السكوت عليه» [2].

9- الكلام:

«هو ما تركّب من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد مستقل فلا بد في الكلام من أمرين معا هما: التركيب، والإفادة المستقلة ، وليس من اللازم في التركيب المفيد أن تكون الكلمتان ظاهرتين في النطق، بل يكفي أن تكون إحداهما ظاهرة، والأخرى مستترة» [3].

وفي تعريف آخر: « اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها » [4]. وعرّفه العسكري بقوله: « قولنا فلان يخاطب نفسه ويكلّم نفسه» [5].

يفرق بينهما "صاحب الكتاب" بقوله: « الفرق بينهما بالعموم والخصوص المطلق فكل كلام جملة من غير عكس إذ بعض الجمل كجملة الصلة والخبر ونحوهما ليس بكلام هذا إذا قيد الإسناد في حد الكلام بكونه مقصود لذاته وإلا فهما مترادفان كما ذهب إليه صاحب المفصل وصاحب اللباب ويظهر عند الحاجي أيضا» [6].

---

(1) فاضل صالح السمرائي: الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر ناشرون وموزعون، ط2، 2007م، ص 12.

(2) علي أبو المكارم: الجملة الفعلية، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2008م، ص 22.

(3) عباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف ، مصر 1996م، ج1، ص 16.

(4) فاضل صالح السمرائي: الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص 10.

(5) أبو هلال العسكري: الفروق اللغوية ، ص80.

(6)النجفي: التحفة النظامية، ص56.

من خلال ما سبق نستخلص الفرق بين الجملة والكلام فيما يأتي:

1- تكون الجملة أعم من الكلام؛ لكونها تحمل الصدق و تتحقق دون الكلام.بينما الكلام لا يمكن وجوده بدون الجملة.

2- يكون الكلام مقصودا لذاته، ويشترط فيه الإفادة.

3- فكل كلام جملة لوجود التركيب الاسنادي أي ليس كل جملة كلاما لأنّه معتبر فيه الإفادة بخلافها، نحو:" إن قام زيد يقم عمرو" فإن قولنا "قام زيد"، هنا يسمّى جملة، لاشتماله على المسند والمسند إليه، ولا يسمّى كلاما، لأنّه يفيد معنى يحسن السكوت عليه* .

*:ينظر: علي أبو المكارم: الجملة الفعلية، ص24.

***باب القاف:**

القول والكلام:

10- القول:

ويحدده "ابن هشام الأنصاري" في كتابه "أوضح المسالك" «هو كل لفظ نطق به الإنسان، سواء كان مفرد أم مركّب، سواء كان ترتيبه مفيد أم غير مفيد، فهو ينطبق على "الكلمة" كما ينطبق على "الكلام" وعلى "الكلم" فكل نوع من هذه الثلاثة يدخل في نطاق القول» (1).

يعرّف القول على أنّه« اللفظ الدّال على معنى، وهو يعم الكلام والكلم والكلمة فكل ذلك قول» (2).

ونجد النجفي يفرق في كتابه بين "القول والكلام" فيقول: « القول يدل على الحكاية وليست كذلك (الكلام) نحو قال" الحمد لله" فإذا أخبرت عنه بالكلام قلت "تكلّم بالحمد» (3).

فرّق النجفي بين القول والكلام من خلال ما يلي:

1- القول حكاية حيث أنّ المتكلّم يأتي به كما هو دون زيادة ونقصان وذلك نحو قوله"الحمد لله"، أما الكلام فقد يكون فيه زيادة ونقصان، فالمتكلّم لا ينقل الكلام كما هو وقد أشار النجفي إلى ذلك في قوله "فإذا أخبرت عنه بالكلام قلت تكلّم بالحمد".

إضافة إلى هذه الفروق التي أشار إليها النجفي نجد فروق أخرى لم يذكرها النجفي نستخلصها من خلال تعريفنا لكل من الكلام والقول، حيث أنّ القول يشمل كل لفظ ينطق به المتكلّم سواء له معنى مفيد أو ليس كذلك على خلاف الكلام الذي يكون له معنى مفيد مستقلا، كما أن القول أعم وأشمل وهذا ما أشار إليه ابن هشام الأنصاري في تعريفه له على عكس الكلام.

(1) ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ص33.

(2) فاضل صالح السمرائي: االجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص 11.

(3)النجفي: التحفة النظامية، ص103.

المطلب الثالث: المصطلحات الصرفية.

***باب الألف:**

الإبدال و الإعلال:

1-الإبدال:

يعرّف الإبدال بأنّه« هو إبدال حرف بآخر مكانة، سواء كان الحرفان من أحرف العلّة نحو" قال" أصلها (قول)، أو من غير أحرف العلّة ، "تلعذم" و تلعثم أو كان الحرفان مختلفين، نحو: انصف (أصلها: أو تصف)»[1].

وجاء في تعريف آخر للإبدال: « هو وضع حرف مكان حرف آخر دون اشتراط أن يكون حرف علّة أو غيره» [2].

2-الإعلال:

جاء في تعريف الجرجاني للإعلال: «تغير حرف العلّة للتخفيف فقولنا تغيّر شامل له ولتخفيف الهمزة والإبدال فلما قلنا حرف العلة خرج تخفيف الهمزة وبعض الإبدال مماليس بحرف العلة "كأصيلال في أصيلان" لقرب المخرج بينهما ولما قلنا للتخفيف خرج نحو "عآءلٍ" في "عالم" وبين ا"لإبدال والإعلال" عموم خصوص من وجهة إذا وجدا في نحو"قال" ووجدا الإعلال بدون الإبدال في "يقول "والإبدال بدون الإعلال في "أصيلان"» [3].

(1) محمد الأنثوجي: معجم علوم العربية، ص15.

(2) عبده الراجحي: التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية، بيروت، دط، 2000م، ص 32.

(3) الجرجاني: التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، دط، 2000م، ص 32.

وفي تعريف آخر هو: « تغيير حرف العلة بالحذف أو بالقلب أو بالتسكين قصدا إلى التخفيف ويجتمع الإعلال في حروف معيّنة وهي الألف والواو والياء » [1].

بالإضافة إلى هذه التعاريف نجد "النجفي" في كتابه يقدّم لنا الفرق الموجود بين "الإبدال" و "الإعلال" المندرج تحت الباب المسمّى "باب الإبدال والإعلال" فيقول « الفرق بينهما بالعموم والخصوص من وجه يوجدان معا في مثل: "قال وباع" ويوجد الإعلال بدون الإبدال في نقل الحركة وفي الإتباع بدون القلب في نحو" يقول ويبيع" ويوجد الإبدال بدون الإعلال في إبدال حرف صحيح بحرف صحيح في مثل: "ست وأصيلان" فإنّ الـــأصل" سدس وأصيلا» [2].

من خلال ما تقدم يمكن تلخيص الفرق بين الإعلال والإبدال، فيما يأتي:

1- يكون الإبدال أعم من الإعلال،؛ باعتبار أنّ الإبدال يكون في حروف العلة والحروف الصحيحة « هو وضع حرف مكان حرف آخر دون اشتراط أن يكون حرف علّة أو غيره» [3] فكل إعلال إبدال.

2- يكون الإعلال نوع من الإبدال، لكنّه خاص بحروف العلّة، «هو تغيير حرف العلّة بالقلب أو التسكين أو الحذف» [4]مثل قولنا:"باع، وقال".

3- يوجد الإعلال بدون الإبدال وذلك في نقل الحركة وفي الإتباع مثل قولنا " يقول ويبيع".ويوجد الإبدال بدون الإعلال؛ وذلك في إبدال حرف صحيح بحرف صحيح، على اعتبار أن الإعلال يخص حروف العلّة لا الصحيحة مثل قولنا: "ست وأصيلان، أصلها: سدس و أصيْلاً" لهذا لا يمكن للإعلال أن يكون مع الإبدال.

(1) عبد الفتاح الدجني: في الصرف العربي نشأة ودراسة، مكتبة الفلاح ، الكويت، ط2، 1983م، ص 325.

(2) النجفي: التحفة النظامية، ص04.

(3) عبده الراجحي: التطبيق الصرفي، ص 32.

(4) محمد علي السراج: اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب،دار الفكر،دمشق،ط1983،1م، ص 128.

***اسم الفاعل واسم المفعول:**

3- اسم المفعول:

«صفة تؤخذ من الفعل المجهول للدلالة على حدث وقع على الموصوف بها على وجه الحدوث والتجدد، لا ثبوت والدوام "كمكتوب" ومرور به، ويبنى من الثلاثي المجرد على وزن مفعول: كمنصور ومخذول ويبنى من غيره على لفظ مضارعة المجهول، بإبدال حرف المضارعة مما مضمومة» [1].

كما يعرّف أيضا« ما اشتق من المصدر للدلالة على صفة من وقع عليه الحدث وله بناء قياسي واحد للثلاثي المجرد هو "مفعول" ويصاغ من المتعدي المبني للمجهول كما يصاغ من اللازم إذا أريد تأديته إلى المصدر، أو الظرف، أو الجار والمجرور ويأتي من جميع أبواب الفعل الصحيح والمعتل» [2]

وقد وضح النجفي الفرق بينهما من خلال ما يلي: « هو أنّ اسم الفاعل يبنى من اللازم والمتعدي" كقائم وذاهب" (واسم المفعول) إنّما يبنى من الفعل متعديا جار على فعل ما لم يسمى فاعله فكما أنّه لا يبنى إلاّ من متعد كذلك "اسم مفعول" إن عدي اللازم بحرف جر أو ظرف جاز بناء اسم المفعول منه نحو "غير المغضوب عليهم" وزيد منطلق به" وبينهما فرق آخر هو أنّ الثاني يجوز إضافته إلى ما هو مرفوع معنى نحو: الورع محمود المقاصد وزيد مكسي العبد وباخلاف الأوّل فافهم» [3].

من أهم الفروق التي أشار إليها النجفي في قوله ما يلي:

1 -اسم الفاعل يبنى من اللازم والمتعدي: حيث يعمل اسم الفاعل عمل فعله ويكون فاعله مرفوعا في حالة كونه لازما ويرفع الفاعل وينصب المفعول به في حالة أن الفعل كان متعديا، ونستدل على ذلك من خلال ما جاء بعض النجاة في قولهم: « يعمل اسم الفاعل عمل فعله، فإنّ كان لازما رفع فاعلا، وإن

(1) مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية ، بيروت، ، ط1، 1994م، ج1، ص 178.
(2) خديجة الحديثي: أبنية الصرف في كتاب سبويه، مكتبة النهضة، بغداد، ط2، 1965م، ص 259.
(3) النجفي: التحفة النظامية، ص 12.

كان متعديا رفع فاعلا ونصب مفعولا » [1].أما اسم المفعول المصوغ من الفعل اللازم (غير المتعدّي) يحتاج إلى صلة للتعدية فلا بد أن يكون معه جار ومجرور أو ظرفا «إنّ اسم المفعول يشتق من الفعل المعدي، فإذا أردنا اشتقاقه من فعل لازم صح ذلك. بإتباع القواعد السابقة، بشرط استعمال شبه الجملة من الفعل اللازم، وأنت تعلم أن شبه الجملة هي الظرف والجار والمجرور » [2]. وهذا ما أشار إليه النجفي في قوله لتفرقته بين اسم الفاعل واسم لمفعول "اسم المفعول إن عدي اللازم بحرف جر أو ظرف جاز بناء اسم المفعول منه"، مثل:" أحمد موثوق به" أو " الأريكة مقعود عليها" كما أعطى النجفي أمثلة لذلك "غير المغضوب عليهم" و "زيد منطلق به".

2 -يجوز أن يضاف اسم المفعول إلى مرفوعا به، وقد جاء ذلك في أمثلة النجفي" الوَرِع محمودُ المقاصدِ". والأصل : "الورعُ محمودٌ مقاصدهُ" وذليل ذلك. «وتجوز إضافة اسم المفعول إلى مرفوعة نحو: زيدٌ مضروبٌ العبد، والورعُ محمودُ المقاصدَ والأصل: زيدٌ مضروبٌ عبدهُ، والورعُ محمودٌ مقاصدهُ» [3].

إلى جانب هذه الفروق التي تحدث عنها النجفي هناك فروق أخرى نستنتجها من خلال ما سبق تعريفه لاسم الفاعل واسم المفعول:

-يؤخذ اسم الفاعل من الفعل المتعدّي غير الثلاثي المزيد حيث يكون على وزن المضارع وذلك بتبديل حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر وورد ذلك في تعريفنا لاسم الفاعل"فيصاغ من مصدر الماضي غير الثلاثي على وزن مضارعة مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر" مثل: "خرج" "يستخرج" "مستخرج".

(1) عبده الراجحي: التطبيق الصرفي، ص 83.
(2) عبد علي حسين صالح: النحو العربي، ص 476.
(3المرجع نفسه ، ص 480.

-أما اسم المفعول فيصاغ من الثلاثي الصحيح على وزن "مفعول" ومن غير الثلاثي يصاغ من مضارعه، مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل الآخر وهذا ما جاء في تعريفنا لاسم المفعول"(....) وله بناء قياسي واحد للثلاثي المجرّد هو "مفعول" ويصاغ من المتعدّي...".

-اسم المفعول مصوغ يدل على ما وقع عليه الفعل مثل: "ممزوج" و "مكتوب"، أما اسم الفاعل فهو الذي وقع عليه فعل الفاعل مثل: "قائل" و"كاتب".

-اسم الفاعل يشتق من الفعل المبني للمعلوم «وصف صيغ من الفعل المبني للمعلوم» [1] واسم المفعول يصاغ من الفعل غير الثلاثي على وزن المضارع المبني للمجهول« وصف صيغ من الفعل المبني للمجهول» [2].

- نلاحظ أن النجفي قد فرق بين اسم الفاعل واسم المفعول بأن اسم الفاعل يصاغ من المتعدي والازم بينما اسم المفعول يصاغ من الازم غير المتعدي.

(1) عبد علي حسين صالح: النحو العربي، ص475

(2) المرجع نفسه، ص 479.

اسم الجمع وجمع التكسير:

4 - اسم الجمع :

«هو ما تضمن معنى الجمع غير أنّه لم يكسر عليه واحده الذي من لفظه، ولفظه لفظ المفرد وإن كان معتلا يدلّ على جمع» [1].

ويعرّف أيضا: «هو ما تضمّن معنى الجمع، غير أنّه لا واحد له من لفظه، وإنّما واحده من معناه وذلك كجيش (وواحدة:جندي وشعب وقبيلة وقوم ورهط وواحدها: رجل أو امرأة ونساء وواحدها امرأة ولك أن تعامله معاملة المفرد، باعتبار لفظه، ومعاملة الجمع باعتبار معناه: فتقول: القوم سار أو ساروا وشعب ذكي أو أذكياء وباعتبار أنّه مفرد يجوز جمعه كما يجمع المفرد مثل: « أقوام وشعوب وقبائل وأرهط وتجوز تثنيته مثل قومان وشعبان وقبيلتان ورهطان» [2].

4_جمع التكسير:

«يسمّى الجمع المكسر أيضا هو ما ناب عن أكثر من اثنين، وتغيير بناء مفرده عند الجمع: مثل: كتب وعلماء وكتاب وكواتب، والتغيير إمّا أن يكون بزيادة على أصول المفرد كسهام وأقلام، وإما بنقص عن أصوله: وسدرٍ ورسلٍ، وإمّا باختلاف الحركات، كأسدٍ وهي جمع أسدٍ وهو قسمان جمع قلة وجمع كثرة» [3].

وفي تعريف آخر له « هو الاسم الدال على أكثر من اثنين بتغيير بناء واحده لفظا أو تقديرا، ولجموع التكسير أوزان كثيرة متنوعة وهي نوعان جموع القلة وهي التي تصدق على ثلاثة إلى عشرة، وجموع الكثرة وهي التي تصدق على عشرة إلى غير نهاية وأوزانها كثيرة جدّا» [4].

---

(1) مصطفى الغلايني: جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، بيروت، ط30، ج2،ص28.

(2) خديجة الحديثي: أبنية في كتاب سبويه، ص 292، 293 ، 294.

(3)المرجع نفسه، ص 372.

(4) مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص 64.

ويفرق النجفي بين اسم الجمع وجمع التكسير بما جاء به: « الفرق بينهما من وجوه (أحدهما) عدم استمرارية البنية في جمع التكسير (والثاني) الإشارة إليه بهذا (والثالث) إعادة ضمير المفرد إليه (والرابع) أن يكون خبر عن هو (والخامس) أن يصغر بنفسه ولا يرد إلى مفرد» [1].

من الفروق التي أشار إليها النجفي بين اسم الجمع وجمع التكسير ما يلي:

1-عدم استمرارية البنية في جمع التكسير، حيث أنّ مفرده لا يسلم عند الجمع بل لابدّ أن يكسر؛ أي يحدث فيه تغيّر ولهذا عرّفه العلماء على أنّه «ما يدل على ثلاثة فأكثر مع تغيير ضروري يحدث لمفرده عند الجمع» [2].

2-اسم الجمع يشار إليه بهذا مثل أن نقول هذا الجيشٌ على خلاف جمع التكسير حيث لا نستطيع أن نقول هذا الأساتذة بل نقول هؤلاء الأساتذة.

3-إعادة ضمير المفرد إليه مثل: ذهب القوم أمّا في جمع التكسير فنقول ذهبوا الأساتذة ف"هم" تعود على "الأساتذة" أمّا في اسم الجمع نقول "هو القوم".

4-أن يكون خبرا عن هو: مثل: هو القوم؛ هو مبتدأ ، والقوم خبر.

5-أن يصغر بنفسه ولا يرد إلى مفرد مثل القوم عند التصغير تصبح قويم، وباعتبار « أنّ اسم الجمع لفظه لفظ المفرد ولكن معناه يدل على الجمع».[3] وقد سبق أن أشرنا إلى ذلك في تعريفنا لاسم الجمع

(1) النجفي: التحفة النظامية، ص12.

(2) عبده الراجحي: التطبيق الصرفي، ص 113.

(3)خديجة الحديثي: أبنية الصرف في كتاب سبويه، ص 372.

***باب التاء:**

التكسير والتصغير:

6- التكسير:

عرّفه "السكاكي" بقوله: « هو نقل الاسم عن دلالته على واحد بتغيير، ظاهرا أو تقديره غير تغيير "مسلمون ومسلمين" " ومسلمات" إلى الدلالة على أكثر من اثنين، فمتى قلنا في اسم أنّه مكسر فقد ادعينا هناك ثلاثة أشياء: الجمعية لفظا ومعنى، والنقل والتغير، وإثبات الأول بامتناع وصفه بالمفرد المذكر، وبهذا يفارق اسم الجمع»[1].

7- التصغير:

«هو ظاهرة لغوية تختص بالاسم وتحتاج إليها اللغات لأغراض معينة ومن أغراض التصغير التي تستعملها العربية: التحقير، وتقليل الحجم، وتقليل الكمية والعدد وتقريب الزمان والمكان والتعجب، وقد يكون التصغير للتعظيم، والشروط الواجب توافرها في الاسم حتى يمكن تصغيره أن يكون الاسم معرب، أن يكون الاسم على وزن صيغة من صيغ التصغير، أن يكون معنى الاسم قابلا للتصغير، وللتصغير ثلاث صيغ يهتم بها: فُعَيْلُ-فُعَيْعِلُ-فُعَيْعَيْلُ» [2].

ويفرق النجفي بين "التكسير والتصغير" « الفرق بينهما هو أنّ بناء (التصغير) لا يختلف كاختلاف أبنية الجمع وفي أنّ الأجود أن يقال في تصغير "أسود وأعور وقسور وجدول أسيد وأعير وقسير و جديل" بالإدغام ولا يجوز ذلك في التكسير ويقال في "مقام ومقال مقيم ومقيل "بالإدغام (وفي التكسير) مقاوم ومقاول بالإظهار»[3].

(1) السكاكي :مفتاح العلوم،دار الكتب العلمية ،لبنان،ط1، 1983م،ص 55.

(2) زين كامل الخويسكي: قواعد النحو والصرف، ص 224.225.

(3) النجفي: التحفة النظامية ، ص50.

أشار النجفي إلى فروق بين التكسير والتصغير وهي كالتالي:

بناء التصغير لا يختلف باختلاف أبنية الجمع ؛ ولأنّ التصغير يكون بأحد ثلاثة أوزان وهي "فُعَيْل"و"فُعَيْعِل"فُعَيْعِيْل" على خلاف التكسير الذي يكون على أوزان كثيرة وليس له قاعدة محددة إضافة إلى أنّه عند تصغير الاسم يكون بالإدغام وقد قدّم النجفي لذلك مثال مثل:"أسد" وعند تصغير هذا الاسم يصبح "أسيّد" أما التكسير لا يكون كذلك.

***باب الصاد:**

الصفة المشبهة واسم الفاعل:

8-الصفة المشبهة:

«هي المصوغة من فعل لازم صالحة لإضافة إلى ما هو فاعل في المعنى، وهي تشتق من اللازم للدلالة على ثبوث من اتصف بها في جميع الأزمنة وعلامتها استحسان جرّ فاعلها بها: مثل "حسن الوجه"، و "منطلق اللسان"» [1].

كما تعرّف أيضا : « هي صفة تصاغ من الفعل اللازم لإفادة نسبة الصفة لموصوفها دون إفادة الحدوث وتأتي على صيغ مختلفة وتشبه اسم الفاعل المتعدّي لمفعول واحد» [2].

9- اسم الفاعل:

وهو «الصفة الدالة على فاعل، أو هو ما دلّ على الحدث والحدوث وفاعله بالحدوث فخرج بالحدوث نحو "أفضل و أحسن" فإنهما يدلان على الثبوت وخرج بذكر فاعله نحو" مضروب وقام"» [3].

ويعرّف اسم الفاعل أيضا : « هو صفة مشتقة تدل على معنى حادث وعلى فاعله، "كشارب"(...)اسم الفاعل مشتق من المصدر شأنه شأن سائر المشتقات ويختلف وزنه باختلاف المصدر هو اشتقاقه، فيصاغ من مصدر الماضي غير الثلاثي على وزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر نقول" قدّم"، فهو "متقدّم" » [4].

كما نجد صاحب الكتاب يفرق بين "الصفة المشبهة واسم الفاعل" وذلك بإشارته إلى عدة فروقات وذلك من خلال قوله: «الفرق بينهما من وجوه (أحدهما) إنّ اسم الفاعل يصاغ من "المتعدي واللازم

(1) عاطف طالب الرفوع: ظاهرة التبادل اللغوي في العربية، الأكاديميون للنشر، الأردن، ط1، 2012م، ص106.
(2) محمد حماسة عبد اللطيف وآخرون: النحو الأساسي، دار الفكر العربي، دط، 2005م، ص412.
(3) هادي نهر: النحو التطبيقي: جدار الكتاب العالمي، الأردن، ، ط1، 2008م، ج2، ص 931.
(4) محمود أسعد النادري: نحو اللغة العربية،ص 98.

كضارب وقائم" وهي لا تصاغ إلاّ من اللازم"كأحسن وجميل" (وثانيهما) أنه يكون "للأزمنة الثلاثة" وهي لا تكون إلاّ للحاضر أي الماضي المتصل بالزمن الحاضر (وثالثهما) أنّه لا يكون إلاّ مجاريا للمضارع في حركاته وسكناته كضارب ويضرب وهي تكون مجاريه كمنطلق اللسان ومطمئن النفس وطاهر العرض وغير مجاريه وهو الغالب نحو" ظريف وجميل" (ورابعا) أن تكون منصوبة يجوز أن يتقدم عليه نحو" زيد عمر ضارب" ولا يجوز "زيد وجهه حسن" و(خامسا) أنّ معمولة يكون سببا وأجنبيا نحو "زيد عمراً ضارب غلامة وعمراَ ولا يكون معمولا إلاّ نسبيا تقول "زيد حسن وجهة أو الوجه" ويمتنع "زيد حسن عمرا" (وسادسا) أنّه لا يخالف فعله في العمل وهي تخالفه فإنّها تنصب مع قصور فعلها لقول "زيد حسن وجهة" (وسابعا) أن يجوز حذفه وبقاء معموله بخلافها (وثامناها) أنه لا يقبح حذف موصوف اسم الفاعل وإضافته إلى مضاف إلى ضميره نحو "مررت بقاتل أبيه" ويقبح " مررت بحسن وجهة" و(تاسعها) أنه يفصل مرفوعة ومنصوبة "كزيد ضارب في الدار أبوه عمروا "ويمتنع "زيد في الحرب وجهه" رفعت أو نصب (وعاشرها) أنّه يجوز إتباع معموله بجميع التوابع ولا يتبع معمولها بصفة (وحادي عاشرها) أنّه يجوز إتباع مجروره على المحل ولا يجوز ذلك فيها» [1].

من خلال كلام النجفي نلاحظ أنّه قدم لنا عدّة أمور يمكن أن تختلف فيها الصفة المشبهة عن اسم الفاعل ويمكن أن نلخصها في النقاط التالية:

1 - يصاغ "اسم الفعل" من المتعدّي واللازم على حد سواء؛ « وصيغته من الثلاثي المجرد على فاعل ومن الثلاثي على صيغة المضارع ميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر » [2].بينما تصاغ الصفة المشبهة من اللازم فقط؛ «المتصرف على أربعة أوزان: أفعل، فعلان، فعيل، فعل ولها صيغ أخرى كثيرة مثل قولنا : أحور وجميل» [3].

(1النجفي:التحفة النظامية،ص80.

(2) شرح الرضى لكافية ابن الحاجب: تح: يحيى بشير مصري، الإدارة العامة للثقافة والنشر، ، ، ط1، 1996م، م1، ص 721.

(3) عبد علي حسين صالح: النحو العربي، ص 481.

2- يكون اسم الفاعل للأزمنة الثلاثة؛بمعنى يكون على الماضي والمضارع والحاضر « ليدل على معنى وقع من الموصوف ، وأقام به وهذه الصفة مؤقتة تفيد التجدد والحدوث لا الثبوت» [1].

3- لا تكون الصفة المشبهة إلاّ للحاضر أي الماضي المتصل بالزمن الحاضر، ويقول في هذا جار الله: « وهي تدل على معنى ثابت فإن قصد الحدوث قيل: هو حاسن الآن وغدا، وكارم وطائل » [2]. بمعنى أنّها لا تكون إلاّ للمعنى المتلازم والدائم لصاحبه مثل قولنا: محمد حسن الوجه فصفة حسن ملازمة لمحمد على الدوام.

5- يكون اسم الفاعل مجاريا للمضارع، بمعنى أنه يكون مجاريا للمضارع في النوعين اللازم و المتعدي وذلك لزوما، و« هو الوصف الدال على الفاعل الجاري على حركات المضارع وسكناته، كضارب، ومكرم » [3] على خلاف الصفة مشبهة تكون مجارية للمضارع كمنطلق اللسان، ومطمئن النفس، وغير مجارية له، وجاء في "حاشية شرح القطر" أن الصفة المشبهة، أنها تارة لا تجري على حركات المضارع وسكناته،(كحسن، وظريف) لا يمكن أن يجاريان المضارع في قولنا (يحسن ويظرف) وقد تجاري المضارع في مثل قولنا (ضامر، و طاهر) يمكن مجارات المضارع في قولنا (يضمر، ويطهر)*.

6- يكون معموله سببيا و أجنبيا مثل قولنا زيد عمرا ضارب غلامه "كمررت برجل ضرب أباه" "ويكون أجنبيا" كمررت برجل ضارب عمرا" كما أشار إليه النجفي .أما الصفة المشبهة يكون معمولها سببيا و لا يكون أجنبيا؛ ويقول "الأزهري" و "الفاكهي" في هذا الشأن « أي اسما ظاهرا، وتعقبهما المحقق في حاشية بأن معمول هذه الصفة قد يكون ضميرا مرفوعا» [4]

(1) عبد علي حسين صالح: النحو العربي، ص 475.

(2) الخوارزمي: شرح مفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالمحمبير، ج3، ص 127.

(3) الآلوسي: حاشية تشرح القطر في علم النحو، مكتبة نور الصباح، تركيا، مديات ط2، 2011م، ص

*ينظر: الآلوسي: حاشية شرح القطر في النحو، ص 552.

(4) المرجع نفسه، ص554.

7-فقد يجوز حذف اسم الفاعل مع بقاء معموله.لا يمكن حذف معمولها (الصفة المشبهة) « و أن معمولها لا يتقدم عليها، لا تقول "زيد وجهه حسن" بنصب الوجه» [1]

8-يمكن حذف موصوف اسم الفاعل مع إضافته إلى مضاف إلى ضميره نحو:" مررت بقاتل أبيه"

9- يفصل اسم الفاعل مرفوعه و منصوبه.

10-عدم مراعتها لمحل مجرورها المتبوع.

نلاحظ أن صاحب الكتاب فرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل في عدة أمور قد تطرق إليها في كتابه

(1) الآلوسي: حاشية شرح القطر في النحو ص 553.

***باب الميم:**

المصدر و المفعول المطلق :

10- **المصدر:**

«هو ما دل على حالة أو حدوث دون زمان». [1]

وجاء في تعريف آخر : « هو ما دل على حدث مجرد من الزمان، وهو أصل جميع المشتقات ». [2]

11- **المفعول المطلق:** هو «مصدر منصوب، يعمل فيه فعل أو شبهه، على أن يذكر معه و يكون من لفضه مثل: سمعت الخبر سمعا صحيحا، و يتنوع المفعول المطلق، فقد يكون نكرة، وقد يكون معرفا بـــ "أل"، وقد يكون معرفا بالإضافة ». [3]

ويعرّف أيضا: « هو المصدر المنتصب توكيدا العامله، أو بيانا لنوعه أو عدده، وسمي مفعولا مطلقا لصدق المفعول عليه، فهو المفعول الحقيقي لفاعل الفعل، إذا لم يوجد من الفاعل إلا ذلك الحدث». [4]

أما النجفي فقد فرق بينهما في قوله «المصدر لابد له من فعل من لفظه و لا كذلك (المفعول المطلق) وهو أعم من المصدر » [5]

– من الفروق التي يتكلم عنها النجفي في نصه بين المصدر و المفعول المطلق هي:

1 -لا بد له من فعل من لفظه، فالمصدر يكون مشتمل على حروف فعله «المصدر هو اللفظ الدال على الحدث مجردا من الزمان ممتضمنا أحرف فعله » [6]، و المفعول المطلق كذلك لا بد أن يكون من لفظ

(1) أنطوان الدحداح: معجم قواعد اللغة العربية، مكتبة لبنان، بيروت، 2008م، ص 73.

(2) حمدي محمود عبد المطلب: مكتبة ابن سينا: القاهرة، ط3، ص 162.

(3) محمد خير الحلواني: الواضح في النحو، دار المأمون للتراث، بيروت، ط6، 2000م، ص 205.

(4) عبد علي حسين صالح: النحو العربي، ،ص 249.

(5) النجفي: التحفة النظامية، ص 117.

(6) عبد علي حسين صالح: النحو العربي، ص 74.

فعله و أشرنا إلى هذا في تعريفنا له "(...) يعمل فيه فعل أو شبهه، على أن يذكر معه و يكون من لفظه".

2 -المفعول المطلق أهم من المصدر.

المطلب الرابع: المصطلحات البلاغية

***باب الألف:**

الاختصاص و النداء

1 - الاختصاص:

«هو اسم ظاهر معرف بـــــ"أل" أو الإضافة، أو لفظ "أيها"و"أيتها" يذكر بعد الضمير (المتكلم أو الغائب غالبا) لبيان المقصود منه، و يعرب الاسم الظاهر مفعولا به منصوبا على الاختصاص. وفعله محذوف و جوبا مع فاعله، نحو: نحن- العرب- نحب الضيف». (1)

ومن جهة أخري يعرّف أيضا: «هو قصر حكم أسند إلى ضمير على اسم ظاهر معرفة يذكر بعده ليبين المقصود منه، نحو: نحن أهل مصر نكرم الضيف». (2)

2 - النداء:

يعرّف النداء بأنه «طلب القدوم باستعمال حرف يدل عليه، وينوب عن معنى الفعل (أدعو)، أو (أنادي) المنقول إلى الإنشاء، و أدواته ثمانية: الهمزة، و (أي) و (أيا)، و(هيا)، و(وا)، و(أياووا) » (3).

وفي تعريف آخر "للنداء" نجد أنّه " هو طلب إقبال المدعو علي الدّاعي بأحد حروف مخصوصة ينوب كل حرف منها مناب الفعل "أدعو" و أحرف النداء أو أدواته ثمانية » (4).

ويعرف صاحب الكتاب بينهما بقوله « الفرق بينهما بعد اشتراكهما في بعض الأحكام من وجوه (الأول) أنه ليس معه حرف نداء لا لفظا و لا تقديرا و المنادى لا يخلو عن ذلك (الثاني) أنه لا يقع في أول الكلام بل في أثنائه أو بعد تمامه بخلاف المنادى فإنه يقع في أول الكلام (الثالث) أنه يشترط أن يكون المقدم

(1) محمد ألتنوجي: معجم علوم العربية، دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، ط1، 2003م، ص 25.

(2) أحمد الهاشمي: القواعد الأساسية للغة العربي، ص 180.

(3) حميد آدم ثويني: البلاغة العربية المفهوم والتطبيق، ص 113.

(4) عبد العزيز عتيق: في البلاغة العربية، علم المعاني، دار النهضة الحديثة، بيروت، لبنان، ط1، 2009م، ص 114.

عليه اسما بمعناه في التكلم و الخطاب و الغالب كونه ضمير تكلم يخصه أو يشارك فيه وقد يكون ضمير خطاب (الرابع و الخامس) أنه يقل كونه علما، وأنه ينتصب مع كونه مفردا معرفة و المنادى يكثر كونه علما و ضم مع كونه مفردا (السادس) أن يكون بأل قياسا كقولهم (نحن العرب أسخى من بذل) بخلاف المنادى (السابع و الثامن، و التاسع و العاشر) أن لا يكون نكرة و لا اسم إشارة و لا موصولا و لا ضميرا بخلاف المنادى (الحادي عشر) أن-أيا —هنا لا يوصف باسم إشارة ويوصف به في النداء (الثاني عشر) أن صفة (أي) هنا واجبة الرفع بلا خلاف، بخلاف النداء فإن فيه خلاقا، أجاز بعضهم نصبها (الثالث عشر) أن-أيا هنا اختلف في إعرابها و بنائها و في النداء بلا خلاف (الرابع عشر) العامل المحذوف هنا فعل الإختصاص وفي النداء فعل الدعاء (الخامس عشر، السادس عشر و السابع عشر) أنه لا يكون تاليا لحرف النداء، وأنه لا يعني به إلى نفس المتكلم، وأنه لا يجوز فيه الترخيم، بخلاف المنادى فيجوز فيه ذلك كله (الثامن عشر و التاسع عشر) أنه لا يستغاث به و لا يندب بخلاف النداء هذه كلها من جهة الأحكام اللفظية (وأما) الفرق من جهة المعنى فمن ثلاثة أوجه (الأول) أن الكلام معه — أي الاختصاص- خبر ومع النداء إنشاء (الثاني) أن الغرض من ذكره تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب إليه (الثالث) أنه مفيد لفخر كقولنا: نحن معاشر الفضلاء، أو تواضع أو زيادة بيان أو نحوها، بخلاف المنادى، وقيل: إنه أيضا يحتمل أن يكون عطف بيان عما قبله إذا ساواه في النصب و التعريف و التنكير، فاهم و تأمل» [1]

من خلال هذا الكلام نلاحظ أن صاحب الكتاب قدم لنا الفرق بين الاختصاص و النداء و نلخصها فيما يأتي:

1- يكون الاختصاص خال من حروف النداء سواء كان لفظا أو تقديرا، « الاختصاص هو اسم ظاهر معرف بـــ"أل" أو الإضافة، أو الحفظ "أيها"و"أيتها" » [2]،على خلاف المنادى الذي يكون متبوعا بحروف النداء

(1)النجفي: التحفة النظامية، ص 08

(2)محمد ألتونجي: معجم علوم العربية، ص 85

وذلك تقديرا ولفظا،وجاء في تعريف النداء «تنبيه المنادى وحمله على الالتفات بأحد حروف النداء و هي ثمانية» [1] مثل قولنا "يا محمد".

2- لا يقع الاختصاص في أول الكلام بل في أثنائه أو بعده تماما، معناه أن اسم المختص يقع بعد ضمير لبيان المراد منه و هذا ما ورد في التعريف «هو قصر حكم أسند إلى ضمير على اسم ظاهر معرفة يذكر بعده ليبين المقصود منه»[2] مثل قولنا: نحن العرب نكرم الضيف ،بينما يقع المنادي في أول الكلام مثل قولنا "يا أبا يوسف"، بينما يشترط في الاختصاص أن يكون المقدم عليه اسما بمعناه، و غالبا ما يقع بعد ضمير الخطاب نحو قولنا: "سبحانك الله على ما أنعمت"

3- يقل ورود الاختصاص اسم علم و لا يكون نكرة و إنما معرفة بالإضافة إلى كونه منصوب جاء في "كتاب اللباب" «اسم ظاهر معرفة(...) وجوب نصبه إذا وقع بعدما يختص بالفعل كأدوات الشرط و الحض والعرض والاستفهام مثل قولنا : إن عليا زرته أكرمك» [3]، أما النداء فيكثر وروده اسم علم، ويكون نكرة و معرفة، ويضم مع كونه مفرد، «فإذا كان المنادى مفردا علما أو نكرة مقصودا بها معين بني على ما كان يرفع به قيل النداء، نحو " يا سليم، ويا رجل" ويضم (يا رجلان، يا مؤمنون) بالألف و الواو» [4]

4- أن لا يكون الاختصاص نكرة و لا اسم إشارة و لا موصولا و لا ضميرا.

5- تكون صفة "أي" في الاختصاص واجبة الرفع مثل قولنا "أيها الرجل" و يقول أحد النحاة « يأتي الاختصاص بلفظ "أيها" للمذكر و "أيها" للمؤنث، وبعدهما اسم مرفوع وجوبا على أنه صفة أو بدل من

) محمد أحمد قاسم، محي الدين ديب: علوم البلاغة (البديع والبيان والمعاني)، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، ط1، (20031م،ص306.

(2)أحمد الهاشمي: القواعد الأساسية للغة العربية، ص180.

(3) محمد علي السراج: اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب، ، ص132.

(4) المرجع السابق، ص83.

"أي" نحو " أيها الغريب"» [1]، ويجوز في النداء أن تنصب "أي" نحو : أيَّ زينب ناوليني قلمك"، وتكون "أي" هنا لنداء القريب.

6- يعني الاختصاص النفس المتكلزمة، و لا يجوز فيه الترخيم، فهو يذكر بعد الضمير المتكلم أو الغائب غالبا وذلك لبيان المقصود منه كما أشرنا إليه سابقا، على خلاق المنادى الذي يجوز فيه الترخيم، ويكون ذلك في موضعين ما كان مختوما بتاء التأنيث سواء كان علما أم غير علم، نحو: يا فاطم و يا جاري" في فاطمة وجارية وفي العلم المذكّر أو المؤنث، وذلك شرط أن يكون غير مركبا زائدا على ثلاثة أحرف نحو: "يا جعف وياسعا" في جعفر وسعاد*، والترخيم إما يحذف فيه حرف واحد، أو حرفان وهذا قليل.

13- يكون الكلام في الاختصاص خبرا؛ نحو قولنا "أنا المدرّس إشراقة المستقبل".

14- يكون الباعث في الاختصاص إمّا فخرا أو تواضعا نحو: نحن العرب أسخى من بذل.

إذن نلاحظ أنّ صاحب الكتاب قد فرّق بين الاختصاص والنداء من جهتين الأولى ما افترق في الأحكام اللفظية ومن جهة أخرى من حيث المعنى.

(1) عبد علي حسين صالح: النحو العربي، ص216.

التمني والترجي:

3-التمني:

«وهو توقع أمر محبوب أن يقع مستقبلا، إمّا لكونه مستحيلا، وإما ممكنا نحو قول الشاعر أبو العتاهية:

ألا ليت الشبابَ يعودُ يوماً فأخبره بما فَعَلَ المشِيبُ» [1]

4- الترجي:

«هو انتظار حصول أمر مرغوب فيه، أو قابل للتحقيق، ويكون بالحرف "لعل" أو بأفعال الرجاء، مثل: أرجو، عسى ، حرى» [2].

ونجد صاحب الكتاب يفرق بينهما بقوله «الفرق بينهما هو أن الأول يستعمل في الممكن نحو "ليت لي مالا أنفقه" والمحال نحو "ليت الشباب يعود يوما"والثاني لا يستعمل إلاّ في الأول وذلك لأنّ حقيقة التمني محبة حصول الشيء سواء كنت تنتظره وتترقب حصوله أولا والترجي ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقول "لعل الشمس تغرب"» [3].

من خلال ما قدمه لنا صاحب الكتاب نستطيع أن نلخص الفرق بين التمني و الترجي في مايلي:

1- يكون التمني في الشيء الممكن والمحال التي تكون في الأمور الصعبة التي يصعب حدوثها؛ فمثلا أن يتمنى المرء النجاح دون بدل أي جهد في تحصيل ما يريده فهذا يكون أمرا صعبا بينما يكون الترجي إلاّ للمكن؛ فإذا كان الأمر قريب أو مترقب فهو ترجي مثل: قول النجفي: "لعلّ الشمس تغرب".

(1) محمد أنثوجي: معجم علوم العربية، ص 156.

(2) المرجع نفسه، ص136.

(3) النجفي: التحفة النظامية، ص 82.

المجاز والكناية

5-المجاز:

ورد تعريف المجاز عند "الرازي" في قوله: «المجاز مفعّل من جاز الشيء يجوزه إذا تعداه، وإذا عدل (باللفظ عمّا يوجبه أصل اللغة وصف بأنّه مجاز على معنى أنّهم جازوا به موضعه الأصلي أو جاز هو مكانه الذي وضع فيه أولا» [1].

كما عرّفه "عبد القاهر الجرجاني" بقوله: « وأما المجاز فكل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظة بين الثاني و الأوّل فهي مجاز» ([2]).

6- الكناية:

نجد الكناية في تعريف "الجرجاني" في كتابه" دلائل الإعجاز" بقوله: «الكناية أن يريد المتكلّم إثبات معنى من معاني فلا يذكره باللفظ عن موضوع له في اللغة ولكن يجيء إلى معنى ماهو إليه وردفه في الوجود فيومئ به إليه ويجعله دليلا عليه» [3].

وتعرّف أيضا في تعريف آخر: «اعلم أنّ اللفظة إذا أطلقت وكان الغرض الأصلي غير معناها فلا يخلو إمّا أن يكون معناها مقصودا أيضا ليكون دالا على ذلك الغرض الأصلي و إما ألاّ يكون فالأوّل الكناية والثاني المجاز»[4].

نجد "النجفي" يفرق بين "المجاز والكناية" بقوله: «الفرق بينهما بعد اشتراكهما في عدم استعمال اللفظ في الموضوع له الحقيقي هو أنّ (المجاز) ملزوم وقرينة معاندة لإرادة الحقيقة بخلاف (الكناية) فيجوز استعمال اللفظ في الموضوع له وغيره لأنّ القرينة فيها لا تعاندها أعني إرادة الحقيقة هذا عند أرباب البيان* وأما عند

(1) الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، دار المعارف، القاهرة، دط، ص 46.
(2) الجرجاني: أسرار البلاغة، تح: محمود محمد شاكر، دار المدني، السعودية، ط1، 1991م، ص385.
(3) الجرجاني: دلائل الإعجاز، تح: محمد رشيد رضا، مكتبة القاهرة، مصر، ط5، 1961، ص 52.
(4) الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص102.

الأصوليين فالكناية قسم من المجاز فاللفظ عند أهل البيان على ثلاثة أقسام الحقيقة والمجاز والكناية وعند الأصوليين قسمان لأنّهم يزيدوا في تعريف المجاز قيد الاقتران بالقرينة المانعة فتدبر» [1].

أشار "صاحب الكتاب" في كلامه إلى الفرق بين المجاز والكناية، من خلاله يمكن أن نلخصها فيما يلي:

1 - يكون المجاز ملزوم بقرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي هو «اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي » [2]. بينما يجوز في الكناية استعمال اللفظ في الموضوع له وغيره مع قرينة دالة على المعنى الحقيقي ويقول "السبكي": «لقد أطلق وأريد به لازم معناه الحقيقي مع قرينة لا تمنع من إرادة المعنى الأصلي مع المعنى المراد» [3]، أي المعنى الثاني لا يمنع من جريان المعنى الأول.

2- الكناية قسم من المجاز يقول العسكري في هذا : «إنّها نازلة من المجاز منزلة المركّب من المفرد » [4] وبهذا تكون الكناية قسم (جزء) من المجاز.

نلاحظ أن النجفي فرق بين المجاز والكناية وهذا عند كل من أرباب البيان والأصوليين فكل واحد ينظر إلى المجاز والكناية نظرة مخالفة للآخر.

(1) النجفي: التحفة النظامية، ص 113.

(2)محمد علي السراج: اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب، ص 173.

(3) محمد أحمد قاسم، محي الدين ديب: علوم البلاغة (البديع والبيان والمعاني)، ص 184.

(4) أبو هلال العسكري: الفروق اللغوية، ص301.

خاتمة

الخاتمة

تمكنا في الختام من الوصول إلى مجموعة من النتائج العلمية منها:

- لكل مصطلح دلالة لغوية ومفهوم اصطلاحي.
- المصطلحات مفاتيح العلوم،فالتحكم في المصطلح هو تحكم في المعرفة فلا معنى ولا فائدة لأي علم دون مصطلح.
- لكل مصطلح مجال علمي معين ينتمي إليه .
- المصطلح لفظ متفق عليه،يسهم في بنائه أهل الاختصاص.
- للمصطلح شروط يستلزمها عند صياغة المصطلح اللغوي :كالاشتقاق،المجاز،التعريب،النحت الإحياء،الترجمة.
- المصطلح اللغوي هو مصطلح المندرج تحت علم اللغة.
- للمصطلح اللغوي أقسام:المصطلح الصوتي والنحوي والصرفي والبلاغي.
- تنوع المصطلحات اللغوية التي جاء بها في كتابه.
- ركز النجفي في استخراج الفروقات بين الألفاظ،وإظهارها لأوجه الاختلاف بينها.
- فك اللبس عن مختلف المصطلحات اللغوية التي أوردها النجفي في كتابه،وذلك من خلال إعطاء أوجه الخلاف.
- ساهمت الفروق اللغوية في وضع الألفاظ وتوزيعها على المعاني مما أكسب اللغة العربية ثروة لغوية.

قائمة المصادر

أ-المصادر:

القرآن الكريم .

علي أكبر محمود النجفي،التحفة النظامية في الفروق الاصطلاحية،دائرة المعارف النظامية،حيدر آباد الدكن،ط1340،2ه.

ب- المراجع:

1 - ابن النديم: الفهرست، تح: مصطفى الشويمي، الدار التونسية للنشر ،تونس ،د ط.

2 - ابن جني: سر صناعة الإعراب-تح: حسن الهنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1985م.

3 - ابن هشام الأنصاري: شرح شروذ الذهب في معرفة كلام العرب، دار الكتب العلمية ، لبنان، ط2 2004م.

4 - ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك في ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ، ط2.

5 - أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري: المفصل في علم العربية، تح: سعيد محمود عقيل، دار الجيل لبنان، ط1، 2003م.

6 - أبو هلال العسكري: الفروق اللغوية،تح:محمد إبراهيم سليم،دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع،القاهرة،د ط.

7 - أبي الحسين الباقولي الأصفهاني: شرح اللمع في النحو لابن الفتح عثمان ابن جني، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2007م.

8 - أبي الفتح عثمان بن جني: اللمع في اللغة ، تح: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع الأردن، د/ط.

9 - أحمد الهاشمي: القواعد الأساسية للغة العربية، دار بن الجوزي، القاهرة، ط1، 2010م.

10 - أحمد محمد قدّور: مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري، وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق، دط، 1996م.

11 - أحمد مطلوب: النحت في اللغة العربية، مكتبة لبنان، دار الأمل ، ط1، 2012م.

12 - أعضاء شبكة تعرب العلوم الصحية، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحيّة والطبيّة، المكتب الإقليمي للشرق المتوسّط ومعهد الدراسات ، فاس ،المغرب، د/ط، 2005م.

13 - الآلوسي: حاشية شرح القطر في علم النحو، مكتبة نور الصباح ، تركيا، مديات، ط 2، 2011م.

14 - الأمير مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط2، 1965م.

15 - إميل بديع يعقوب:، فقه اللغة العربية وخصائصها، دار العلم للملايين، ط2، 1986م.

16 - أيمن أمين عبد الغنى:النحو الكافي ،الدار التوفيقية للثرات للطبع والنشر والتوزيع،القاهرة،د ط.

17 - الجرجاني: أسرار البلاغة، تح: محمود محمد شاكر، دار المدني، السعودية ، ط1، 1991م.

18 - الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمد رشيد رضا، مكتبة القاهرة ، مصر ، ط5، 1961م.

19 - حمدي محمود عبد المطلب: الخلاصة في علم النحو،مكتبة ابن سينا، القاهرة، ط3.

20 - حميد آدم التويني، البلاغة العربية المفهوم والتطبيق، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ط1.

21 - حورية الخمليشي: ترجمة النص العربي القديم وتأويله عند ريجيس بلاستير، دار الأمان، الرباط، ط1 2010م.

22 - خالد الأشهب: المصطلح العربي البنية والتمثيل، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 1986م.

23 - خالد البعيودي، آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، دار ما بعد الحداثة، فاس، ط1، 2006م.

24 - خديجة الحديثي: أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1965م.

25 - صرار الأفاضل الحسين الخوارزمي: شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، تح: عبد الرحمان بن سليمان العثمين دار الغرب الإسلامي مكة المكرمة، جامعة أم القرى، 5550م،د ط.

26 - الرازي: نهاية الإيجار في دراية الإعجاز، دار المعارف، القاهرة، دط.

27 - زين كامل الخويسكي: قواعد النحو والصرف، دار الوفاء ، الإسكندرية، دط، 2002م.

28 - سناني سناني، في معجمية والمصطلحية، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2012م.

29 - السيوطي : المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، تح: فوائد علي منصور، دار الكتب العلمية، لبنان ط1، ج1، 1998م.

30 - شرح الرضى بن الحاجب: تح: يحيى بشير مهدي، الإدارة العامة للثقافة والنشر، ، ط 1، 1996م.

31 - عاطف طالب الرفوع: ظاهرة التبادل اللغوي في العربية، الأكاديميون للنشر، الأردن، ط 1، 2012م.

32 - عباسي حسن، النحو الوافي ، دار المعرف، مصر، ط3، 1996م.

33 - عبد الجليل مرتاض: التهيئة اللغوية للنحت في العربية، دار هومة ، الجزائر، دط، 2006م.

34 - عبد الرحمان حسن حبنكة الميداني: البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها وصور تطبيقاتها، دار القلم، دمشق، ط1، 1996م.

35 - عبد السلام المسدي: مباحث تأسيسه في اللسانيات، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت ، لبنان ط1، 2010م.

36 - عبد السلام المسدي، المصطلح النقدي ، مؤسسات عبد الكريم عبد الله للنشر والتوزيع، تونس دط.

37 - عبد العزيز عتيق: في البلاغة العربية –علم المعاني- دار النهضة الحديثة، بيروت، لبنان، ط 1 2009م.

38 - عبد الفتاح الدجني: في الصرف العربي نشأة ودراسة ، مكتبة الفلاح ، الكويت، ط2، 1983م.

39 - عبد المقصود محمد عبد المقصود: مفهوم الاشتقاق الصرفي وتطوّره عند النحويين والأصوليين، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2006م.

40 - عبد علي حسين صالح: النحو العربي، دار الفكر، عمان، ط2، 2009م.

41 - عبده الراجحي: التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية، بيروت، د /ط، 2000م.

42 - عدوية حياوي شلبي: المصطلح اللغوي والمصطلح القرآني، جامعة الكوفة، كلية التربية، قسم اللغة العربية.

43 - علي أبو المكارم: الجملة الفعلية، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2008م.

44 - علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، مكتبة لبنان للناشرون، لبنان، ط 1 2008م.

45 - علي جمعة محمد: المصطلح الأصولي ومشكلة المفاهيم ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة ط1، 1996م.

46 - علي كاظم المشري: الفروق اللغوية في العربية، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، 2011م.

47 - عوض القوزي: المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عمادة شؤون المكتبات ،الرياض، د ط، 1981م.

48 - فاضل صالح السمرائي: الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر ناشرون وموزعون، ط 2 2007م.

49 - فواز فتح الله الراميني: البلسم الشافي في علوم البلاغة، البيان البديع المعاني، للنشر والتوزيع، الأردن ط1، 2007م.

50 - لعبيدي بو عبد الله: مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية، دار الأمل، دط، 2012م.

51 - محمد أحمد قاسم محي الدين ديب: علوم البلاغة (البديع والبيان والمعاني)، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، ط1، 2003م.

52 - محمد الأنتوجي: معجم علوم العربية، دار الجبل، بيروت، ط1، 2003م.

53 - محمد الطنطاوي :نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف ،القاهرة،ط2.

54 - محمد بن علي السكاكي: مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1983م.

55 - محمد حسن حسن حيل: علم الاشتقاق نظريا و تطبيقيا ، مكتبة الآداب ، ط1، 2006م.

56 - محمد حماسة عبد اللطيف وآخرون: النحو الأساسي، دار الفكر العربي، د /ط، 2005م.

57 - محمد خليل الخلايلة: المصطلح البلاغي في معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2006م.

58 - محمد خير الحلواني: الواضح في النحو، دار المأمون للتراث، بيروت، ط6، 2000م.

59 - محمد رشاد الحمزاوي: المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها، دار الغريب الإسلامي، بيروت، ط1، 1986م.

60 - محمد طبي: وضع المصطلحات نقلا عن أحمد مطلوب حركة التعريب في العراق، معهد البحوث والعلوم، العراق، د ط.

61 - محمد عبد الرحمان الحجوج: الأصول اللغوية في كتاب الخصائص لابن جني اصطلاحا واستكمال دار الجليس، ط1، 2012م.

62 - محمد علي السراج: اللباب في قواعد اللغة وآلات الآداب، دار الفكر، دمشق، ط1، 1983م.

63 - محمود أسعد النادري: نحو اللغة العربية، مكتبة العصرية، بيروت، ط3، 2012م.

64 - محمود حسني مغلسة: النحو الشافي، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط3، 1997م.

65 - محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار الثقافة للطباعة والنشر، مصر،دط 2003م.

66 - مسعود بودونة: محاضرات في الصوتيات، بيت الحكمة، الجزائر، ط1،.

67 - مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، بيروت ، ط1، 1965م.

68 - مصطفى طاهر الحيادرة: من قضايا المصطلح اللغوي العربي، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط 1 2003م،.

69 - مهدي صالح سلطان الشمري: في المصطلح ولغة العلم، بغداد، دط، 2012م.

70 - نادين زكريا: المسير في الصرف والنحو، دار الكتب العلمية ، ط1، 2002م.

71 - نعمة رحيم العزاوي: فصول في اللغة والنقد، المكتبة المصرية، بغداد، ط1، 2014م.

72 - هادي نهر: النحو التطبيقي، جدار للكتاب العالمي، الأردن ، ط1، 2008م.

73 - يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، ط1، 2008م.

ج-المعاجم والقواميس:

74 - ابن منظور: لسان العرب،تح،عبد الله علي الكبير وآخرون،دار المعارف، القاهرة، مصر ،دط.

75 - أبو القاسم الحسن محمد الأصفهاني : المفردات في غريب القرآن، مكتبة نزار مصطفى الباز، ، دط.

76 - أبو نصر اسماعيل الجوهري : الصحاح، تح: محمد محمد تامر، دار الحديث، القاهرة، ، دط 2009م.

77 - أبو الحسن أحمد ابن فارس بن زكريا الرازي: مقاييس اللغة، تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2008م.

78 - أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأردي: جمهرة اللغة ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1 2005م.

79 - أحمد مطلوب: معجم المصطلحات البلاغية وتطوّرها، مطبعة المجمع العراقي ، د ط، 1983م.

80 - أنطوان الدحداح: معجم قواعد اللغة العربية، مكتبة لبنان، بيروت، دط، 2008م.

81 - جبور عبد النور: المعجم الأدبي، دار العلم للملايين، لبنان، ط2، 1984م.

82 - الخليل إبن الفراهيدي: كتاب العين، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط 1، 2003م.

83 - الشريف الجرجاني: التعريفات، المطبعة الخيرية المنشأة بجمالية، مصر ، ط1.

84 - الشريف الجرجاني: معجم التعريفات، تح: محمد الصديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير مصر، دط.

85 - عمر كحالة: معجم المؤلفين، مكتبة المثنى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ، دط.

86 - محمد مهدي الشريف: معجم المصطلحات علم الشعر العربي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط 1 2004م.

د- الرسائل والمذكرات:

87 - أسماء بن مالك : إشكالية ترجمة المصطلح اللساني والسيميائي من الفرنسية إلى العربية، معجم المجيب لأحمد العابد أنموذجا، مذكرة مكمّلة لنيل شهادة الماجستير في الترجمة، جامعة بلقايد، تلمسان 2003م، 2004م.

88 - فيصل: اختلاف المصطلحات النحوية العربية في نظر النحاة البصرة الكوفة، الحصول على درجة سرجانا (S- I) الجامعية الإسلامية الحكومية، ملانج ، 2008م.

89 - كبير زهير: إشكالية المصطلح اللساني في ترجمة النصوص اللغوية ترجمات كتاب دروس في اللسانيات العامة لفردناند دي سوسير، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستار، 2013، 2014م.

90 - كمال لعناني: النظرية المصطلحية الحديثة في فكر علي القاسمي من خلال كتابه علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستار1013-2014م.

91 - محمد ياس خضر الدوري: دقائق الفروق اللغوية في البيان القرآني، جزء من متطلبات درجة الدكتوراه جامعة بغداد، 18 مايس، 2005م.

92 - وصال الحميد : الإصلاح الصرفي بين اللسانيات وقفة اللغة ، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير جامعة البعث، سوريا، 2009م.

93 - يوسف بن نافلة: المصطلح في المصنفات الصرفية الجزائرية، رسالة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في اللغة، جامعة وهران، 2012م.

ه- المجلات:

94 - صفية مطهري: المصطلح الصرفي في شافية ابن الحاجب، مجلة المصطلح، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، ع2، 2003م.

و- المواقع الإلكترونية:

http://w.w.w.alriyadh.com /733337. 9 :45 ,02 /05 /2017.

الموضوع	الصفحة
مقدمة	أ-ب
الفصل الأول: ماهية المصطلح اللغوي.....	34-4
المبحث الأول: مفهوم المصطلح اللغوي.....	4
المطلب الأول:تعريف المصطلح.....	4
المطلب الثاني:شروط وضع المصطلح.....	8
المطلب الثالث:آليات وضع المصطلح.....	10
المطلب الرابع:تعريف المصطلح اللغوي.....	17
المبحث الثاني:أقسام المصطلح اللغوي.....	19
المطلب الأول:المصطلح الصوتي.....	19
المطلب الثاني:المصطلح النحوي.....	23
المطلب الثالث:المصطلح الصرفي.....	29
المطلب الرابع:المصطلح البلاغي.....	32
الفصل الثاني:المصطلح اللغوي عند النجفي.....	78-36

المبحث الأول:التعريف بالكاتب والكتاب.....	36
المطلب الأول :وصف الكتاب.....	37
المطلب الثاني:الفروق اللغوية وفوائدها.....	39
المبحث الثاني:تصنيف المصطلحات اللغوية في كتاب التحفة النظامية	41
المطلب الأول: المصطلحات الصوتية.....	41
1-الإخفاء.....	41
2- الإدغام.....	41
المطلب الثاني: المصطلحات النحوية.....	43
1 - الإغراء.....	43
2-التحذير.....	43
3-البدل.....	45
4-عطف البيان.....	45
5-الصفة.....	47
6-الحال.....	51

7-التمييز.....	51
8-الجملة.....	54
9-الكلام.....	54
10-القول.....	56
المطلب الثاني :المصطلحات الصرفية.....	57
1-الإبدال.....	57
2-الإعلال.....	57
3-اسم المفعول.....	59
4-اسم الجمع.....	62
5-جمع التكسير.....	62
6-التكسير.....	64
7-التصغير.....	64
8-الصفة المشبهة.....	66
9-اسم الفاعل.....	66

10-المصدر.....	70
11-المفعول المطلق.....	70
المطلب الرابع المصطلحات البلاغية.....	72
1-الاختصاص.....	72
2-النداء.....	72
3-التمني.....	76
4-الترجي.....	76
5-المجاز.....	77
6-الكناية.....	**77**
الخاتمة.....	80
قائمة المصادر والمراجع.....	82
الفهرس.....	90

فهرس الموضوعات